مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

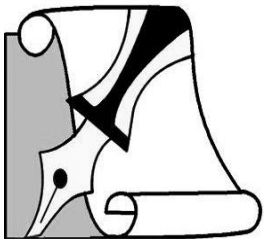

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تتصدر المشهد الفلسطيني خلال الفترة الماضية عدة ملفات كان أبرزها تقرير الرباعية الدولية؛ والجولة الإفريقية لرئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، والإتفاق التركي الإسرائيلي وتأثيراته على الوضع الفلسطيني، إلى جانب إرتفاع ملحوظ في القرارات الإسرائيلية حول بناء المزيد من الوحدات الإستيطانية خاصة في القدس وحولها.

وفي ما يتعلق بتقرير الرباعية الدولية الذي تبنى الرواية الإسرائيلية، ففي الأول من شهر تموز الحالي صدر بعد طول انتظار تقرير اللجنة الرباعية الدولية المعنية بإيجاد تسوية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وتحدث التقرير في موضوع المعيقات الثلاثة للعملية السلمية التي عطلت قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل، فيما عرف بحل الدولتين. خطورة هذا التقرير جاءت بسبب تبنيه الرواية الإسرائيلية وهو ما لقي إنتقادات من الجانب الفلسطيني وصلت حد قطع العلاقة مع الرباعية الدولية. ففي كل مرة يصدر عنها تقارير، تقترب من الخطاب الإسرائيلي في لوم الضحية وتبرئة الإحتلال وسياسة الفصل العنصري وإشعال الحروب وتدمير البنى التحتية وسجن الشعب الفلسطيني برمته .

ومن المعلوم أنه بناءً على نصيحة من رئيس الوزراء البريطاني الأسبق طوني بلير، ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً يوم ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ تبنى فيه فكرة إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، على أن يتوقف العنف والإرهاب أولا ثم تنسحب إسرائيل من منطقتي (أ) و(ب)، يلي ذلك عقد مؤتمر دولي لتفعيل الإقتصاد الفلسطيني، ثم يعقد مؤتمر دولي آخر لحل كافة قضايا الوضع النهائي.

تلك الأفكار وضعت معاً على صيغة «خريطة طريق»، وكان هدف بلير وبوش هو ضمان تأييد عربي لغزوتهما للعراق، وقد قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، إرييل شارون، ١٤ تحفظاً على خريطة الطريق أهمها، ضرورة تدمير حركة حماس أولا والإعتراف بإسرائيل دولة يهودية والقبول علناً بإلغاء حق العودة . وعدم الإنتقال إلى المرحلة الثانية إلا بعد توقف العنف والإرهاب، وحل وإصلاح القيادة الفلسطينية الحالية. أما الدولة فستكون مؤقتة وحدودها مؤقتة وتعطى صلاحيات سيادية محدودة، وتحتفظ إسرائيل بحق السيطرة على المعابر والمجال الجوي وموجات الأثير.

تشكلت اللجنة الرباعية من الولايات المتحدة والإتحاد الروسي والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وقد قبل الأمين العام السابق كوفي عنان بأن تكون الأمم المتحدة رُبع هذا الإطار، بدل أن تظل المرجعية القانونية والقوة الشرعية الدولية التي يحتكم إليها كل الأطراف في حالة ما اختلفوا. أما روسيا فقد كانت في أضعف حلقاتها بعد سنوات بوريس يلتسين، الذي ترك روسيا عام ١٩٩٩ في حالة تفكك وفساد وتراجع إقتصادي بدون وزن أو تأثير دوليين.

فالرباعية كانت قراراً أمريكياً بحتاً وآلية أمريكية، والثلاثة الباقون لم يكونوا أكثر من شهود لا يملكون شيئاً من القرار النهائي. وفي ١٢ شباط ٢٠١٦ قررت الرباعية أن تنجز تقريراً حول أسباب تعثر تنفيذ الحل العادل والشامل والدائم القائم على حل الدولتين .

وخلال الفترة من شباط وحتى صدور التقرير جهد الصهاينة وحلفائهم على التأثير على معدي التقرير ليخلو من أية إدانة عملية للكيان، هذا مع ملاحظة أن التقرير كتبه فرانك لوونستاين ممثل الولايات المتحدة في اللجنة الرباعية منفرداً. ولوونستاين مساعد مارتن إنديك، سفير الولايات المتحدة السابق في إسرائيل، وأحد قيادات الإيباك السابقين، وأحد غلاة الصهاينة الذي استقال كمستشار لوزير الخارجية جون كيري أثناء مفاوضات الثمانية شهور (أغسطس ٢٠١٣- أبريل ٢٠١٤) التي انتهت إلى فشل ذريع، بسبب استمرار الإستيطان وتراجع إسرائيل في اللحظة الأخيرة عن إطلاق الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين.

وعرض التقرير على بقية أعضاء اللجنة الرباعية، وأبدوا عليه مجموعة من الملاحظات الهامشية. ثم عرض التقرير على إسرائيل قبل أن يعرض على مجلس الأمن، وعلى الطرف الفلسطيني. وقد قام نتنياهو بلقاء عاجل مع كيري في روما قبل إطلاق التقرير، بهدف حذف أجزاء منه. وبالفعل أصر الجانب الإسرائيلي على حذف الجزء المتعلق بالمحاججة القانونية ضد بناء المستوطنات، تحت حجة أن الجانب الفلسطيني الذي قدم ملف الإستيطان إلى محكمة الجنايات الدولية كجريمة حرب سيجد في التقرير ما يعزز حجته ويقوي موقفه.

وتحدث التقرير عن معيقات الحل، وأولها «العنف والإرهاب الفلسطينيان» اللذان بدآ كما يقول التقرير في أكتوبر ٢٠١٥(اي الانتفاضة) متغافلا عن تعثر حل الدولتين خلال الفترة منذ أوسلو ١٩٩٣ لغاية تشرين الاول ٢٠١٥.

وركز التقرير فقط على نقطة «التهديدات الرئيسية» لتحقيق سلام قائم على التفاوض. واتضح من سياق التقرير أن ثلثي التهديدات ناتجة عن سلوك الفلسطينيين. ويذكر التقرير أنه لن يتطرق إلى الأوضاع الإنسانية أو السياسية أو القانونية أو الأمنية. كل هذه المسائل تشير بوضوح إلى مسؤولية إسرائيل.

وأشار التقرير بأن الحل القائم على الدولتين وتحقيق السلام الدائم يلبي «احتياجات إسرائيل الأمنية والتطلعات الفلسطينية في الدولة والسيادة». فالأمن لإسرائيل حاجة وضرورة بينما الدولة والسيادة للفلسطينيين مجرد طموحات وتطلعات والفرق بين الحاجة والتطلع واضح.

وخلال فترة العنف التي يشير إليها التقرير بأنها بدأت في أكتوبر ٢٠١٥ «ردت إسرائيل بالتوسع في استخدام الإعتقال الإداري». فقد وضع المبرر لإسرائيل وهو الرد على العنف، وكأنها غير معتدية ولا يشكل الإحتلال عدواناً أصلاً، بل هي ترد على العنف.

ويشير التقرير إلى ثلاثة معيقات أدت إلى تعثر الأمل في الحل السياسي:

. إستمرار العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين والتحريض على العنف مما يفاقم إنعدام الثقة.

. إستمرار سياسة الإستيطان والتوسع وتخصيص أراضٍ للإستخدام الإسرائيلي فقط، وحرمان الفلسطينيين من التنمية، وهذا يؤدي إلى تآكل إمكانية الحل القائم على الدولتين.

. الإستمرار في بناء القدرة التسليحية غير الشرعية والأنشطة العسكرية، وغياب الوحدة الوطنية الفلسطينية والوضع الإنساني المتردي في غزة، كلها أدت إلى تفاقم عدم الإستقرار وبالتالي تعطيل الجهود الرامية لتحقيق حل الدولتين.

كما هو واضح فالإتجاه الأول والثالث يتحملهما الفلسطينيون، والثاني المتعلق بسياسة الإستيطان والتوسع من مسؤولية إسرائيل. ونلاحظ أن النقطة الثالثة تحتوي على أكثر من بند، تسلح– أنشطة عسكرية– إنقسام، ويتم قذف جملة لا مكان لها وهي الوضع الإنساني في غزة، علماً أن المقدمة أكدت أن التقرير لن يشمل الوضع الإنساني.

وحول العنف والإرهاب يقول التقرير أن الفلسطينيين منذ أكتوبر ٢٠١٥ قاموا بـ ٢٥٠ هجوماً أو محاولة هجوم ضد الإسرائيليين، أدت إلى مقتل ٣٠ بسبب «الطعن أو إطلاق النار أو الدهس بالسيارات وحالة تفجير واحدة». ثم يضيف «هذه الهجمات الإرهابية التي ينفذها غالباً صغار في السن غير مرتبطين بأي تنظيم تساهم في الشعور لدى الإسرائيليين بأنهم يعيشون تحت تهديد مستمر». ويقول التقرير إن ١٤٠ فلسطينيا قتلوا أثناء تنفيذ هذه الهجمات بينما قتل ٦٠ فلسطينيا على أيدي قوات الإحتلال أثناء قيام الفلسطينيين بمظاهرات أو مواجهات أو هجمات.

إذن سميت هجمات الفلسطينيين إرهاباً، بينما لم توصف عمليات القتل الإسرائيلي بأي وصف؛ وكأنها مبررة وردة فعل على الإرهاب الفلسطيني. أما عن عنف المستوطنين وتدميرهم للممتلكات يقول التقرير «يبقى مصدر قلق جاد»، هكذا يوصف ما يقوم به المستوطنون. ثم يثني على جهود إسرائيل في لجم أو إحتواء أنشطة المستوطنين.

وقدم التقرير عشرة توصيات منطلقة من المعطلات الثلاثة التي سببت تعثر العملية السياسية:

يطلب التقرير من الفلسطينيين تعزيز التعاون الأمني ومنع العنف وحماية أرواح المدنيين. كما يطالب السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات حاسمة وبكل قدراتها لوقف التحريض وتعزيز جهودها في محاربة الإرهاب، بما في ذلك إدانة كل الأعمال الإرهابية. وعلى السلطة الفلسطينية أن تستمر في جهود بناء المؤسسات والحكم الرشيد وتطوير إقتصاد مستدام، وضرورة توحيد الضفة الغربية مع غزة تحت قيادة السلطة الشرعية وعلى أساس مبادئ منظمة التحرير.

وهناك عدد من التوصيات موجهة لإسرائيل في موضوع وقف سياسة الإستيطان والتوسع وتخصيص أراضٍ للإستخدام الإسرائيلي فقط، ونقل السلطة والمسؤوليات للفلسطينيين في المنطقة جيم، ومساندة السلطة في بناء قدراتها الإقتصادية والمؤسساتية.

وحول حصار غزة تشير التوصية الثامنة إلى «رفع التقييدات على الحركة والنفاذ من وإلى غزة بعد الأخذ بعين الاعتبار احتياجات إسرائيل الأمنية لحماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية.«

ولابد هنا من الإشارة إلى أن التقرير يتبنى التعريف الإسرائيلي فقط في موضوع الإرهاب. فكل ما يقوم به الفلسطينيون، سواء ضد قوات الإحتلال أو المستوطنين هو إرهاب. بينما موضوع الإحتلال غائب وتهويد القدس غائب واقتحامات الأقصى غائبة، وأضرار الجدار العازل وغير الشرعي، حسب رأي محكمة العدل الدولية، غير مذكورة وسبعة آلاف أسير بمن فيهم أكثر من ٤٤٠ طفلاً لا قيمة لهم ولا ذكر لهم عند الرباعية. والإستخدام المفرط للقوة لا ذكر له والقتل خارج إطار القانون غائب ومعاناة الناس على الحواجز لا ذكر لها. وفي غزة ليس المطلوب رفع الحصار بل تسهيل الوصول بعد التأكد من متطلبات إسرائيل الأمنية. والأخطر من هذا أن ما تقوم به إسرائيل مبرر لأنه رد على هجمات الفلسطينيين وما يقوم به الفلسطينيون مقطوع عن خلفيته وهو الإحتلال.

وحول التوجة الصهيوني نحو أفريقيا، فبعد ٥٨ سنة من الزيارة "التاريخية" لوزيرة خارجية العدو غولدا مائير، و٥٠ سنة على زيارة رئيس حكومة العدو في حينه ليفي أشكول إلى إفريقيا، وما أصاب هذه العلاقة من مد وجزر بسبب تضامن افريقيا مع مصر كدولة افريقية كانت أراضيها محتلة والتضامن الافريقي مع القضية الفلسطينية؛ قام بنيامين نتنياهو بجولته الإفريقية الأولى مع مطلع شهر أيار ٢٠١٦، وهي الأولى التي يقوم بها رئيس حكومة إسرائيلي منذ عام ١٩٨٧، وشملت كل من نيجيريا، وكينيا، ورواندا، والسنغال، وساحل العاج، والتي كانت تستهدف إلى تحسين مكانة إسرائيل الدولية وتوظيف الحضور الإفريقي في المحافل الدولية، لإحباط أي محاولة لتمرير مشاريع قوانين تتعارض مع المصالح الإسرائيلية.

ثم قام بنيامين نتنياهو بجولة إفريقية ثانية بدأت من يوم الإثنين ٤ تموز الحالي، وشملت أربع دول إفريقية من منطقة حوض النيل، هي: أوغندا وكينيا ورواندا وإثيوبيا، حيث التقى خلالها مسؤولي سبع من الدول الإفريقية، وهم بالإضافة لزعماء الدول التي زارها، رئيس جنوب السودان، وزامبيا، ووزير خارجية تنزانيا. وتندرج زيارة نتنياهو إلى عدد من البلدان الإفريقية في سياق إستراتيجية واضحة ومحددة قوامها توسيع نطاق التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية، وتحسين مكانة الكيان الصهيوني الدولية، وتوظيف الحضور الإفريقي في المؤسسات الدولية، لاسيَّما هيئة الأمم المتحدة، لإحباط أي محاولة لتمرير مشاريع قوانين تتعارض مع المصالح الصهيونية. إضافة إلى ذلك، توثيق التعاون الأمني والإستخباري، وفتح أسواق الدول الإفريقية الواعدة، وتطوير التبادل التجاري مع الأفارقة.

وللكيان الصهيوني مصالح إستراتيجية يعمل على تحقيقها في إفريقيا، ومنها:

المصالح الدبلوماسية: لقد مهد تراجع المواجهة العربية مع الكيان الصهيوني على جبهات القتال المختلفة، وزيارة الرئيس السادات التاريخية للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وتوقيع إتفاقية السلام المصرية – الصهيونية في عام ١٩٧٩، طريق الإنفتاح مرة أخرى لتقارب الجانبين الإفريقي والصهيوني، وتحسين إلى حد كبير العلاقات الإفريقية – الصهيونية، وأنهى نظرياً وعملياً بصورة متدرجة مبررات مقاطعة دول إفريقيا لدولة الكيان الصهيوني. فاتجهت معظم الدول الإفريقية لإعادة العلاقات الدبلوماسية رسمياً مع الكيان الصهيوني، بعد أن أزاح العرب والفلسطينيون الحرج عن إفريقيا من تقاربها مع الكيان الصهيوني. وبذلك عاد الكيان الصهيوني إلى إفريقيا، وعادت إفريقيا إلى الكيان الصهيوني، وبقوة. وأصبحت الإعتبارات الدبلوماسية تأخذ الأولوية بالنسبة للكيان الصهيوني، من أجل توظيف ثقل تصويت الدول الإفريقية في المحافل الدولية لمصلحة إسرائيل.

المصالح الأمنية: يشكل تهديد الأمن القومي العربي عامةً والأمن المصري خاصةً، محوراً إستراتيجياً في السياسة الخارجية الصهيونية، لذا دأب الكيان الصهيوني على تعزيز علاقاته الثنائية والأمنية مع دول شرق إفريقيا، لاسيَّما إثيوبيا، وكينيا، و أوغندا، وإريتريا، وجيبوتي، من أجل تحقيق هذا الهدف. وكان الكيان الصهيوني يستهدف من خلال هذا التحرك ولا يزال تحقيق السيطرة الإستراتيجية على مضيق باب المندب الذي يعتبره منفذاً حيوياً لتحركاته الملاحية من وإلى آسيا وإفريقيا حتى يضمن مصالحه الإقتصادية والتجارية.

إضافة إلى ذلك، تستهدف الإستراتيجية الأمنية الصهيونية تهديد أمن الدول العربية المعتمدة على مياه نهر النيل وهما مصر والسودان بالدرجة الأولى، وتمثل دول حوض النيل إحدى المصالح الأمنية الكبرى للكيان الصهيوني. فإستراتيجية الكيان الصهيوني تتمحور حول الإلتفاف حول هذه الدول: إثيوبيا، وأوغندا،

وكينيا، ورواندا، والكونغو، وإريتريا. فالكيان الصهيوني يريد تطوير العلاقات مع كينيا، بهدف الحصول على تسهيلات للقطع البحرية الإسرائيلية. أما الإستمرار في فتح سفارة إسرائيلية في إريتريا رغم أنها دولة فقيرة جدًا، فلأن نظام الرئيس الإريتري أسياس أفورقي يسمح للغواصات والسفن العسكرية الصهيونية باستخدام موانئها. كما تستهدف الإستراتيجية الأمنية الصهيونية في إفريقيا تطويق ومحاصرة إيران لمنعها من توظيف أنشطتها الخيرية والدينية، وتشكيل خلايا إستخبارية تهدف إلى المس بالمصالح الصهيونية هناك. وكانت الحكومة النيجيرية قد تمكّنت، قبل عامين، من تفكيك خلايا تابعة لحزب الله بناء على معلومات حصلت عليها من إسرائيل.

وفضلًا عن ذلك، وأمام بروز الحركات الإسلامية المتطرفة في أعقاب أحداث "الربيع العربي"، لاسيَّما في بلدان شمال إفريقيا، يعمل الكيان الصهيوني على بلورة حلف إسرائيلي مع بضع دول مسيحية في إفريقيا، كي تشكل حزاماً من نوع ما ضد الإسلام المتصاعد في دول شمال إفريقيا، درءاً لتداعيات التغييرات الحاصلة في شمال إفريقيا على باقي الدول الإفريقية، التي تخشى من إمكانية تعزز الإسلام المتطرف، ومن تأثيره على القارة بأسرها. ويدفع الخوف من صعود الإسلام المتطرف إلى إقامة مثل هذا الحلف بين الدول الإفريقية المسيحية والكيان الصهيوني.

المصالح الإقتصادية: يتزايد دور التغلغل الإقتصادي الصهيوني في ظل الأوضاع الإقتصادية المتأزمة لإفريقيا في مجال التغذية، حيث تبدو فيها البلدان الإفريقية بحاجة إلى التكنولوجيا والخبرات الصهيونية، من أجل تطوير الزراعة واستغلال ثروتها الخشبية واستصلاح الري. ومن الطبيعي أن ينجم عن هذا الوضع تطوير في التبادل التجاري بين إفريقيا والكيان الصهيوني.

لقد كانت دولة ساحل العاج نقطة إرتكاز في السياسة الخارجية الصهيونية من أجل النفاذ إلى باقي الدول الإفريقية، ذلك أن الرئيس الراحل هوفيه بوانيه كانت تربطه علاقات تاريخية وثيقة مع حزب العمل الإسرائيلي منذ ثلاثين سنة، ومع الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران منذ أن كان نائباً في البرلمان الفرنسي في إطار التجمع الديمقراطي الإفريقي وحليفاً للشيوعيين الفرنسيين. وحاليا، تتمركز الشركات الصهيونية في أحد عشر بلداً إفريقياً هي: الكاميرون، وساحل العاج، وغانا، وكينيا، وليبريا، ومالاوي، ونيجيريا، وتنزانيا، وزائير، وزامبيا، وإثيوبيا. وتعمل معظم هذه الشركات في تطوير الزراعة والري وفي مجال الفنادق السياحية ومقاولات البناء .. إلخ .

وبشأن الإتفاق التركي – الإسرائيلي فقد ذكر موقع عرب ٤٨، ٢٠١٦/٧/٤، أن جمعية يمينية إسرائيليّة، التمست للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد إتفاق المصالحة التركية الإسرائيليّة بتسريب نسخة منه،

بعدما تمت المصادقة عليه، نهاية الشهر الماضي، منهياً ستّة أعوام من القطيعة بين البلدين، أعقبت الهجوم الإسرائيلي على سفينة فك الحصار عن قطاع غزّة أسفرت عن سقوط ١٠ شهداء.

وجاء الإتفاق من ستّة بنود، على رأسها، في البند الأول تعهّد إسرائيلي بدفع عشرين مليون دولار أمريكي لحساب فتح من قبل الحكومة التركيّة لتعويض "الأسر الثكلى" (عوائل شهداء أسطول الحريّة الأتراك)، الذين ارتقوا في ٣١ أيّار/مايو ٢٠١٠.

أما البند الثاني، فقد نص على أن تدفع إسرائيل المبلغ لتركيّا على دفعة واحدة، لحساب بنك تبلغه الحكومة التركيّة لنظيرتها الإسرائيليّة عبر القنوات الدبلوماسيّة، حيث تلتزم إسرائيل بإيداع المبلغ في الحساب خلال مدّة لا يتجاوز أقصاها ٢٥ يومَ عملٍ من تاريخ تحويل رقم حساب البنك.

في حين قال البند الثالث إن للحكومة التركيّة عهدة توزيع المبالغ الحصريّة، وفق ما تحدّده هي، دون أن تتحمّل إسرائيل أي مسؤولية في ذلك. وقد أثار هذا البند مخاوف إسرائيليّة من أن يتم تحويل هذه المبالغ الماليّة الضخمة لصالح جهات في قطاع غزّة أو حركة حماس.

واتفقت إسرائيل وتركيا، وفقًا للبند الرابع على "عدم تحميل أي مسؤولية قضائيّة أو غيرها للطرف الأخر أو لبعثته"، كما اتفقتا على ألا يعتبر هذا التفاهم إقراراً أو تحميلاً للطرف الآخر أو بعثته بالمسؤوليّة الجنائيّة أو المدنيّة. "وفي حال رفعت دعاوى، يعتبر هذا الإتفاق إعفاءً لإسرائيل وبعثاتها وموانيها من أي مسؤوليّة، في ما يتعلّق بأي دعوى مدنيّة أو جنائيّة، التي قدّمت أو تقدّم في تركيا، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل الجمهوريّة التركيّة أو أي شخص أو جهة قضائيّة تركية.

واستكمل البند الخامس التطرّق للدعاوى القضائيّة والماليّة، فجاء فيه "في حال رفعت دعاوى ماليّة ضد حكومة إسرائيل أو شخص إسرائيلي أو كيان قضائي يتبع لإسرائيل، من قبل أي شخص أو كيان قضائي تركي، فإن الحكومة الإسرائيليّة، بعثاتها ومواطنيها سيتم تعويضهم من قبل الحكومة التركيّة على كل خسارة، تكاليف وأضرار."

في حين تطرّق البند الأخير لموعد دخول الإتفاقيّة حيّز التنفيذ، حيث ورد "يدخل هذا الإتفاق حيّز التنفيذ لحظة الحصول على الرسالة الأخيرة في القنوات الدبلوماسيّة التي من خلالها يتبادل الطرفان استكمال المسارات القضائية الداخليّة لكل واحدة من متطلبات الإتفاق."

وجاء في ملحق بالإتفاق أن إسرائيل "ترحب بالتعاون مع تركيا في مشاريع لصالح سكان قطاع غزّة"، ومّا وافقت عليه إسرائيل، أيضًا، تصدير بضائع إلى القطاع، وتحويل أموال عن طريق البنوك الموافق لها أن تعمل بداخله، كما "باركت إسرائيل استعداد تركيا لبناء منشأة لتحلية مياه البحر في القطاع."

وينص البند على السماح لتركيا بتحويل الأموال للبنوك المعتمدة من "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والعاملة في القطاع وذلك بناءً على تقديرات الأمن "الإسرائيلي."

يذكر أنه لم يسبق أن كشف عن هذا البند خلال سرد نتنياهو وحكومته لبنود الإتفاق وذلك خشية اشتداد المعارضة للإتفاق.

التقرير الاخباري:

نتنياهو: "علاقتنا بمصر ذخر أمني ودولي لدولة إسرائيل"

قال رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، في مستهل جلسة كتلة الليكود في الكنيست، اليوم الإثنين، إن التعاون مع مصر "ذخر أمني ودولي لدولة إسرائيل."

وأوضح أن زيارة وزير الخارجيّة المصريّ، سامح شكري، ترمز إلى تقارب مهم بين مصر وإسرائيل، مضيفًا بأنه بالإضافة إلى توسيع التعاون مع دول المنطقة، فإن إسرائيل تسعى إلى توسيع علاقاتها مع دول في القارات الخمس.

وعلّل نتنياهو ذلك بالقول إن الأغلبية التلقائيّة ضد إسرائيل في المنتديات الدوليّة ترتكز إلى تكتّل الدول الأفريقيّة، وبقدر ما إلى تكتل الدول في أميركا اللاتينيّة، "وإذا ما نجحت إسرائيل في خرق هذه الأغلبية، ستتغيّر مكانة إسرائيل الدوليّة في الأجسام الدولية التي تأخذ مواقف تجاه دولة إسرائيل وجيشها" وفقًا لما قال نتنياهو.

وتأتي تصريحات نتنياهو حول التكتّل الأفريقي بعدما انهى، نهاية الأسبوع الماضي، جولة اشتملت على ٥ دول أفريقيّة، في أوّل زيارة من نوعها لرئيس حكومة إسرائيلي منذ عشرين عامًا، حيث تسعى إسرائيل لعلاقات وثيقة أكثر مع الدول الأفريقيّة.

يأتي ذلك، بعدما أشارت صحيفة "العربي الجديد" اللندنيّة، أمس الأحد، إلى أن "القاهرة لا تعارض حصول إسرائيل على عضويّة مراقب بالاتحاد الأفريقي"، رغم رفض الإتحاد الأفريقي استقبال نتنياهو في مقرّه، وفقًا لما قاله، نهاية الأسبوع الماضي، سفير السودان لدى الإتحاد.

وتسعى مصر، من خلال دعم موقف إسرائيل في الحصول على عضو مراقب، إلى دفع إسرائيل نحو الضغط على الحكومة الأثيوبيّة من أجل وقف العمل على بناء سدّ النهضة على النيل الأزرق، الذي يشكّل تهديداً لحصّة مصر من مياه النيل.

وفي وقت سابق صرّح مسؤول إسرائيلي سابق رفيع المستوى لوكالة بلومبيرغ الأميركيّة للأنباء أن طائرات إسرائيلية من دون طيار قصفت أهدافاً في شبه جزيرة سيناء خلال السنوات الأخيرة، وأن هذه الغارات نفذت بموافقة السلطات المصرية. بعد يوم واحد من إعلان السفير الإسرائيلي في القاهرة عن تعاون بين الجيشين المصري والإسرائيلي في سيناء المصريّة، حيث "إنّ الفترة الرّاهنة واحدة من أفضل الأوقات في العلاقات بين الدّولتين، في مجال التّعاون بين الحكومات"، مؤكّدًا أنّ "هناك تعاونًا جيّدًا بين الجيشين، حيث لدينا تفاهمات حول شبه جزيرة سيناء."

هآرتس: مصر معنية بفتح محادثات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين في القاهرة

قال دبلوماسيون غربيون ومسؤولون فلسطينيون لصحيفة "هآرتس" العبرية، أن مصر معنية بفتح محادثات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين في القاهرة، بمشاركة مندوبين مصريين وأردنيين كبار. وستتناول المحادثات صياغة صفقة من الخطوات البناءة للثقة بهدف تهدئة الأوضاع وتحسين الأجواء بين الجانبين. وحسب أقوال هذه المصادر، فقد كان من المفروض طرح هذه المسألة خلال اللقاء الذي عقد في القدس، بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية المصري، سامح شكري.

وقام بتنسيق زيارة شكري إلى إسرائيل، المبعوث الخاص لرئيس الحكومة، المحامي يتسحاق مولخو، الذي يعتبر عملياً "مسؤول ملف مصر" في إسرائيل. وقد سافر مولخو خلال الأشهر الأخيرة، مرة كل أسبوع تقريباً إلى مصر، لمناقشة مبادرة الرئيس السيسي التي أعلن عنها في خطابه في أيار. ويوم أمس، قبل ساعات قليلة من وصول شكري الى القدس، سافر مولخو إلى القاهرة، وعاد إلى البلاد قبل دقائق من وصول شكري.

وقبل أسبوعين زار شكري رام الله والتقى الرئيس محمود عباس، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات. وقالت المصادر الدبلوماسية الغربية والمسؤولين الفلسطينيين أنه طرحت خلال ذلك اللقاء فكرة تشكيل طاقم عمل رباعي بمشاركة إسرائيل والفلسطينيين ومصر والأردن، لصياغة خطوات بناءة للثقة. وكان الجانب الفلسطيني هو الذي طرح الموضوع خلال اللقاء فتبنته مصر وقالت أنها ستفحص الأمر مع نتنياهو.

ومن شأن الإقتراح المصري أن يلقى استحساناً من جانب إسرائيل، لأنه سيقود الى إستئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين. وكجزء من هذه المحادثات يمكن طرح قضايا مثل الخطوات الفلسطينية لزيادة مكافحة الإرهاب ووقف التحريض، وخطوات إسرائيلية مثل تجميد البناء في المستوطنات، وتحويل صلاحيات مدنية للفلسطينيين في المنطقة (C) في الضفة الغربية، وتقديم تسهيلات إقتصادية للسلطة.

وألمح شكري إلى الإقتراح المصري من خلال تصريحات لوسائل الإعلام في بداية اجتماعه بنتنياهو. وأشار الى أن زيارته تهدف الى استكمال الاتصالات التي أجراها في رام الله من أجل جعل الأطراف تقوم بخطوات جدية لتطبيق الإتفاقيات والتفاهمات السابقة، ومن أجل تطبيق حل الدولتين. وقال شكري لنتنياهو في بداية اللقاء أن "تحقيق رؤية حل الدولتين يتطلب القيام بخطوات لبناء الثقة بالإضافة إلى رغبة حقيقية لا تختفي في ظل أي ظروف مهما كانت". وأضاف إن "مصر ملتزمة بدعم تحقيق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، ومستعدة لتقديم أي نوع من المساعدة الممكنة."

وأشار شكري الى أن عملية السلام توجد في نقطة حاسمة، والصراع بين إسرائيل والفلسطينيين يتواصل منذ نصف قرن ومن شأن الوضع الحالي تحطيم آمال الفلسطينيين بإقامة دولة على حدود ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس الشرقية، وكذلك تحطيم طموحات ملايين الإسرائيليين بالعيش في سلام وأمن. وأضاف بأن الوضع أشد خطورة بسبب الإرهاب الجامح في المنطقة والذي يهدد إستقرار وأمن الجميع.

وقال شكري إن "زيارتي تأتي في إطار رؤية الرئيس السيسي لتحقيق السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وإنهاء الصراع. وستكون له (للسلام) أبعاد إيجابية درامية وبعيدة المدى على الوضع في الشرق الأوسط. مصر مستعدة للتبرع من أجل تحقيق هذا الهدف. منذ توقف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في ٢٠١٤، يشهد الوضع تدهوراً متواصلاً على المستوى الإنساني، الإقتصادي والأمني. حلم السلام والأمن يبتعد عن أيدينا طالما تواصل الصراع."

من جانبه قال نتنياهو في بداية الجلسة أنه يرحب بمبادرة الرئيس المصري لقيادة عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل والدول العربية. "أنا أدعو الفلسطينيين مرة أخرى إلى الإحتذاء بالمثال الشجاع لمصر والأردن والإنضمام إلى المفاوضات المباشرة. هذا هو الطريق الوحيد الذي يمكننا من خلاله مناقشة كل القضايا وتحويل رؤيا السلام القائمة على دولتين للشعبين إلى واقع."

بيان الرباعية شجع مجزرة نتنياهو الإستيطانية

حيث أن الامور تقاس بنتائجها فإن النتيجة الرئيسية لبيان الرباعية كان استفحال مجزرة الإستيطان التي يقودها نتنياهو في الأراضي المحتلة بعد أن شعر بالتشجيع من ذلك البيان.

أما النتيجة الأهم فهي أن الرباعية أثبتت مجدداً عجزها عن أن تكون إطاراً فاعلاً لإنهاء الإحتلال والصراع وإحلال السلام.

أولاً: تبنى البيان الرواية الإسرائيلية كإطار عام، وتبنى المصطلحات الإسرائيلية التي تحاول دوماً وصم كل نضال فلسطيني، حتى لو كان سلمياً، بصفة الإرهاب والعنف والتحريض.

ثانياً: إن البيان انحدر من مستوى المساواة بين الطرفين، المحتل والذي تحت الإحتلال، أي بين القامع والمقموع، إلى مستوى أخطر بتحميل الضحية والشعب الذي يعيش تحت الإحتلال والحصار المسؤولية الأكبر عن استمرار الصراع، ووقع في فخ الأحابيل الإسرائيلية باتهام الفلسطينيين بالتحريض.

ثالثاً: فشل البيان في المطالبة، ولو لمرة واحدة، بضرورة إنهاء الإحتلال الذي دخل عامه الخمسين، أو حتى مجرد الإشارة إلى نظام التمييز العنصري الذي أنشأه هذا الإحتلال.

رابعاً: فشل البيان في المطالبة بشكل واضح بوقف الإستيطان واختبئ، للأسف، خلف عبارة "سياسة الإستيطان المستمرة"، مع أن العالم بأسره يعترف ليل نهار بأن الإستيطان يقضي على آخر إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

ولكن الأمر الأخطر على الإطلاق هو أن مضمون البيان يشير الى الجزء الأكبر من المناطق المحتلة كأنها أراضٍ متنازع عليها، وليس كأراضٍ محتلة يجب إزالة الإحتلال عنها. وكأن ما يسمى بمناطق (سي) هي أراضي يجب تقاسمها بين المستوطنين والفلسطينيين، و السماح للفلسطينيين ببعض التنمية فيها.

يحذر بيان الرباعية من خطر زوال حل الدولتين، وبديله الوحيد حل الدولة الواحدة، الذي يتنبأ بأنه سيكون مصحوباً باحتلال دائم و صراع مستمر (دون امتلاك الجرأة لذكر أنه سيكون نظام أبارتهايد .(

وما جرى لبيان الرباعية قد يحدث للمقترحات الفرنسية أو لمشروع قرار في مجلس الأمن ما لم يجري التركيز على الأمر الأساس وهو الإحتلال.

تسريب بنود الاتفاق التركي – الإسرائيلي

ذكر موقع عرب ٤٨، ٢٠١٦/٧/٤، أن جمعية يمينية إسرائيليّة، التمست للمحكمة العليا الإسرائيلية ضد اتفاق المصالحة التركية الإسرائيليّة بتسريب نسخة منه، بعدما تمت المصادقة عليه، نهاية الشهر الماضي، منهيًا ستّة أعوام من القطيعة بين البلدين، أعقبت الهجوم الإسرائيلي على سفينة فك الحصار عن قطاع غزّة أسفرت عن سقوط ١٠ شهداء.

وجاء الاتفاق من ستّة بنود، على رأسها، في البند الأول هو تعهّد إسرائيلي بدفع عشرين مليون دولار أمريكي لحساب فتح من قبل الحكومة التركيّة لتعويض "الأسر الثكلى" (عوائل شهداء أسطول الحريّة الأتراك)، الذين ارتقوا في ٣١ أيّار/مايو ٢٠١٠.

أما البند الثاني، فقد نص على أن تدفع إسرائيل المبلغ لتركيّا على دفعة واحدة، لحساب بنك تبلغه الحكومة التركيّة لنظيرتها الإسرائيليّة عبر القنوات الديبلوماسيّة، حيث تلتزم إسرائيل بإيداع المبلغ في الحساب خلال مدّة لا يتجاوز أقصاها ٢٥ يومَ عملٍ من تاريخ تحويل رقم حساب البنك.

في حين قال البند الثالث إن للحكومة التركيّة عهدة توزيع المبالغ الحصريّة، وفق ما تحدّده هي، دون أن تتحمّل إسرائيل أي مسؤولية في ذلك. وقد أثار هذا البند مخاوف إسرائيليّة من أن يتم تحويل هذه المبالغ الماليّة الضخمة لصالح جهات في قطاع غزّة أو حركة حماس.

واتفقت إسرائيل وتركيا، وفقًا للبند الرابع على "عدم تحميل أي مسؤولية قضائيّة أو غيرها للطرف الأخر أو لبعثته"، كما اتفقتا على ألا يعتبر هذا التفاهم إقرارًا أو تحميلًا للطرف الآخر أو بعثته بالمسؤوليّة الجنائيّة أو المدنيّة. "وفي حال رفعت دعاوى، يعتبر هذا الاتفاق إعفاء لإسرائيل وبعثاتها وموانيها من أي مسؤوليّة، في ما يتعلّق بأي دعوى مدنيّة أو جنائيّة، التي قدّمت أو تقدّم في تركيا، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل الجمهوريّة التركيّة أو أي شخص أو جهة قضائيّة تركية.

واستكمل البند الخامس التطرّق للدعاوى القضائيّة والماليّة، فجاء فيه "في حال رفعت دعاوى ماليّة ضد حكومة إسرائيل أو شخص إسرائيلي أو كيان قضائي يتبع لإسرائيل، من قبل أي شخص أو كيان قضائي تركي، فإن الحكومة الإسرائيليّة، بعثاتها ومواطنيها سيتم تعويضهم من قبل الحكومة التركيّة على كل خسارة، تكاليف وأضرار.

في حين تطرّق البند الأخير لموعد دخول الاتفاقيّة حيّز التنفيذ، حيث ورد "يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ لحظة الحصول على الرسالة الأخيرة في القنوات الديبلوماسيّة التي من خلالها يتبادل الطرفان استكمال المسارات القضائية الداخليّة لكل واحدة من متطلبات الاتفاق".

وجاء في ملحق بالاتفاق أن إسرائيل "ترحب بالتعاون مع تركيا في مشاريع لصالح سكان قطاع غزّة"، ومّا وافقت عليه إسرائيل، أيضًا، تصدير بضائع إلى القطاع، وتحويل أموال عن طريق البنوك الموافق لها أن تعمل بداخله، كما "باركت إسرائيل استعداد تركيا لبناء منشأة لتحلية مياه البحر في القطاع".

وأفاد البند على السماح لتركيا بتحويل الأموال للبنوك المعتمدة من "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والعاملة في القطاع وذلك بناءً على تقديرات الأمن "الإسرائيلي".

يذكر أنه لم يسبق أن كشف عن هذا البند خلال سرد نتنياهو وحكومته لبنود الاتفاق وذلك خشية اشتداد المعارضة للاتفاق.

موقع "والا": ١٩ محاولة لأسر جنود ومستوطنين بالضفة خلال الإنتفاضة الجارية

كشف موقع «والا»، نقلاً عن أحد قادة جيش الإحتلال، عن قيام أجهزة الإحتلال الأمنية بإحباط ١٩ محاولة لأسر جنود ومستوطنين خلال الشهور الثمانية الماضية من الإنتفاضة الجارية، وقال الضابط الذي يدعى «ياريف عزرا»: «إن مخاوف جمة تنتاب جيش الإحتلال وأجهزته الأمنية من تنفيذ عمليات أسر محتملة لجنوده من قبل خلايا المقاومة الفلسطينية في الضفة المحتلة».

وأوضح الضابط أن أجهزة الإحتلال الأمنية عملت بكامل طاقتها لمنع عمليات الأسر لجنود الإحتلال في الضفة، خاصة مع تسارع وتيرة العمليات الفدائية، منذ اندلاع الإنتفاضة الحالية، حيث تمكن من اعتقال عدد من الخلايا التي كانت تخطط لمثل هذه العمليات.

وأشار الضابط إلى أن جيش الإحتلال اعتقل ١٩ خلية فلسطينية كانت تنوي تنفيذ عمليات أسر لجنود ومستوطنين في الضفة المحتلة.

وتطرق العقيد في جيش الإحتلال إلى العمليات الفدائية في الضفة المحتلة، وخاصة تلك التي ينفذها الفلسطينيون من مدينة الخليل المحتلة، واصفاً إياها بالمعقل الكبير لحركة حماس.

وأوضح أن الجهود ما زالت تبذل من أجل الحد من تلك العمليات التي تأخذ الطابع الفردي، ولا تتسم بالتخطيط من قبل التنظيمات، وهو ما يزيد من صعوبة كشفها قبل تنفيذها.

خارطة إسرائيلية جديدة لضم مساحات واسعة من مناطق "ج"

في ظل التوغل الإستيطاني، واستمرار عمليات بناء الجدران ومواصلة أعمال القمع بأشكاله المختلفة، تتواصل في إسرائيل مناقشة خطط موضوعة لمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية. فقد جرى الكشف عن

وجود خارطة طريق جديدة توضح مخططاً إسرائيلياً لضم مساحات من المناطق الفلسطينية المسماة "ج" إلى إسرائيل، يذكر أن هذه المناطق واسعة وتشكل نسبة كبيرة من أراضي الضفة الغربية، وهي في ذات الوقت قليلة السكان، وتمنع سلطات الإحتلال الفلسطينيين من البناء في المناطق "ج."

وقالت المصادر أن هذه الممارسات والسياسات الإسرائيلية تأتي في ظل تحركات وجهود سياسية، إقليمية ودولية بحثاً عن حل للصراع الفلسطيني الإسرائيليي، مما يعني أن إسرائيل ما تزال تمارس سياسة الخداع، وضربها عرض الحائط لكل هذه الجهود، في تعنت يزداد حدة وشراسة.

مشعل: قضيتنا تفرض نفسها على كافة المعطيات الإقليمية وإطلاق الأسرى تتصدر أولوياتنا

خلال حفل استقبال بمناسبة عيد الفطر في سفارة فلسطين في قطر قال خالد مشعل، والذي كان يرافقه "موسى أبو مرزوق" القيادي في حماس، "السفير منير غنام" سفير دولة فلسطين بالدوحة و"الدكتور يحيى الآغا" المستشار الثقافي وأعضاء السفارة؛ وبحضورعدد من أبناء الجالية الفلسطينية، حيث كان في استقبالهم سعادة، قال أن القضية الفلسطينية تمر بوضع صعب في ظل ما يحدث في الإقليم من مشاكل وتداخلات كثيرة حتى أصبحت من غير أولويات البعض، ولكن دائماً القضية تفرض نفسها على كل المعطيات بما لها من أهمية كبيرة باعتبارها القضية الأبرز.

وشدد على أهمية أن يعي الطرفان، فتح وحماس، بأن الأمور تسير في غير الإتجاه الذي يريدانه في ظل تكوين قيادات جديدة بالتعاون مع وزير حرب العدو، وأن عليهم إستشعار الخطر ومحاولة تقريب وجهات النظر، مؤكداً أن "الأمور أكثر من صعبة ونأمل أن تتم المصالحة بما يخفف عن الشعب الفلسطيني سواء في غزة أو الضفة"، وأن الجميع يعاني.

وقال إن الخطر محدق بالعالم الإسلامي بشكل كبير، ونددبما حدث في المدينة المنورة مؤكداً أنها أيادٍ لا تمت للإسلام داعياً إلى تكاتف الجهود للقضاء على مسببات التطرّف.

وقال: "إن المقاومة والمشروع الوطني رغم كل التحديات الداخلية والخارجية ورغم ما تزدحم به المنطقة من صراعات، ورغم اختلال موازين القوى ورغم الظلم الدولي لصالح عدونا الصهيوني، فإن قضيتنا منتصرة بإذن الله وإننا ماضون في مقاومتنا للإحتلال وفي إنجاز مشروعنا الوطني ونصب أعيننا أن نحرر فلسطين وأن نطهر أرضنا ونستعيد قدسنا وأن نحمي أقصانا من التقسيم ومن الهدم وأن نحرره ونطهره وأن يعود اللاجئون إلى الوطن، وعلى رأس الأجندة الفلسطينية الإفراج عن الأسرى."

محمود عباس: "نسعى لإنجاز الحقوق الأساسية المتعلقة بحق تقرير المصير"

بعث الرئيس محمود عباس (أبو مازن) برسائل متطابقة إلى ممثلي اللجنة الرباعية الدولية، أي كل من "بان كي مون" أمين عام الأمم المتحدة، "سيرجي لافروف" وزير الخارجية الروسي، "جون كيري" وزير الخارجية الأمريكي و"فيدريكا موغريني" وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي، طالبهم فيها بدعم المبادرة الفرنسية الداعية لعقد مؤتمر دولي يهدف إلى إنهاء الإحتلال. كما طالب بدعم "إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، خاصة في ظل التصعيد الإسرائيلي العنيف ضد شعبنا والتوسع في الإستيطان ما يهدد حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادئ مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية."

وأكد على أهمية سرعة التحرك إنقاذاً لعملية السلام ولضمان الأمن والإستقرار والسلام، مع التشديد على وجوب إلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الأنشطة الإستيطانية كافة وبما يشمل القدس الشرقية المحتلة وتنفيذ الإتفاقات الموقعة، والتوقف عن العقوبات الجماعية وتشمل الإعدامات الميدانية وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وخاصة الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى ما قبل أوسلو ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

كما بعث برسالة رسمية إلى الرئيس الفرنسي "فرانسوا اولاند"، عبر فيها عن تقديره لجهوده لعقد المؤتمر الدولي للسلام المنبثق عن الإجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في باريس في الثالث من حزيران/يونيو الماضي، بهدف إنجاز حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

وعبر عن ثقته بفرنسا لتوفير إطار واضح لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية من خلال إطار زمني محدد لإنهاء المفاوضات. وأوضح أن استمرار التدخل الدولي الفعال يتطلب تشكيل آلية للمتابعة الدولية، لتضمن التفاوض للوصول إلى إتفاق نهائي.

وأضاف "أن ما نسعى إليه هو إنجاز الحقوق الأساسية المتعلقة بحق تقرير المصير الفلسطيني الأمر الذي يجب أن يؤدي إلى إعتراف دولي بدولة فلسطين."

وأكد عباس في رسالته على أن إطلاق عملية سلام ذات مصداقية من خلال المؤتمر الدولي، تتطلب إلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الأنشطة الإستيطانية كافة بما يشمل القدس الشرقية المحتلة، وتنفيذ الإتفاقات الموقعة والتوقف عن العقوبات الجماعية وتشمل الإعدامات الميدانية وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وخاصة الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى ما قبل أوسلو، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة. ورغم هذه

الرسائل التي أقرتها تنفيذية منظمة التحرير إلا أن دولة الإحتلال الإسرائيلي بعيدة كل البعد عما يفعله الفلسطينيون، خاصة وأنها رفضت تماماً، وأكثر من مرة، المبادرة الفرنسية ودعت إلى مفاوضات مباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بدون شروط مسبقة.

محمود عباس: "نأسف لتقرير "الرباعية" ونتمنى على مجلس الأمن أن لا يؤيده"

قال الرئيس عباس: نحن أصدرنا موقفاً عن تقرير اللجنة الرباعية، وقلنا إنه لا يصلح لأن يكون تقريراً يؤدي مهمة السلام المطلوبة، ولذلك نأسف جداً أن يكون هذا هو الموقف، ونتمنى على مجلس الأمن أن لا يؤيد هذا التقرير.

وبخصوص بيان الخارجية الأمريكية حول الإستيطان، قال عباس "نحن نريد أن يقال بأن الإستيطان غير شرعي وغير قانوني، ويجب أن ينتهي، وهذا ما نطالب به، وإذا حصل هذا من أي دولة، فأهلاً وسهلاً به."

أحمد قريع: "ما يجري في المدينة المقدسة سيجر المنطقة للمزيد من العنف"

دعا عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون القدس "أحمد قريع"، المجتمع الدولي إلى ضرورة الإلتفات لما يجري في المدينة المقدسة من ممارسات وجرائم إسرائيلية متواصلة، ستجر المنطقة إلى المزيد من العنف والإرهاب.

وقال إن التصعيد الإستيطاني في القدس، يأتي في سياق إستراتيجية إسرائيلية تهدف إلى إرضاء اليمين المتطرف والمستوطنين، وقتل حل الدولتين.

ووصف هذه الهجمة الإستيطانية بالسياسة الإرهابية العنصرية، مشيراً إلى أنها تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية وتعد إنتهاكاً للشرعية الدولية، وتهدف إلى تدمير كل ما تبقى من عملية السلام والقضاء على مبدأ حل الدولتين الذي يجمع عليه المجتمع الدولي.

ودعا الجماهير الفلسطينية إلى تعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة هذا العدوان اليومي المستمر، وناشد الأمة العربية لتقديم الدعم اللازم للقدس ومقدساتها وللصامدين فيها دفاعاً عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، التي تستبيحها إسرائيل كل يوم.

منظمة التحرير تحتج على زيارة دبلوماسيين من دول أمريكا اللاتينية إلى القدس المحتلة

وجهت منظمة التحرير الفلسطينية رسائل إحتجاج إلى عدد من دول أمريكا اللاتينية بعد قيام دبلوماسيين منها بزيارة إلى القدس الشرقية المحتلة بترتيب من إسرائيل، وهو ما يخالف الأعراف الدبلوماسية.

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية "د. صائب عريقات" أنه وجه رسائل رسمية متطابقة إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية بما فيها البرازيل، والمكسيك، والأرجواي، تعبر عن الإحتجاج الفلسطيني الرسمي على زيارة بعض دبلوماسييها في تل أبيب إلى سلوان في القدس المحتلة الأسبوع الماضي.

وأكد على أن ذلك "يشكل تحدياً صارخاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة التي أقرت بأن القدس الشرقية هي أرض فلسطينية محتلة ولا سيادة إسرائيلية عليها."

وأشار في هذا الصدد إلى عدم إعتراف العالم والقانون الدولي بالضم الإسرائيلي غير القانوني لها، بالإضافة إلى فتوى محكمة العدل الدولية التي أكدت عدم شرعية السياسات والإجراءات على وضع الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وقال "إن هذه الممارسات مضللة ويجب تقويمها."

ودعا عريقات، خلال استقباله لسفراء دول أمريكا اللاتينية في رام الله، دول أمريكا اللاتينية إلى المشاركة بفعالية في الجهود السياسية الدولية الساعية إلى إنهاء الإحتلال، وتجسيد دولة فلسطين ذات السيادة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس .

القناة العاشرة: تحويل عائدات الضرائب كاملة للسلطة خلافًا لقرار الكابينت

خلافًا لقرار رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الذي تبناه المجلس الوزاري لشؤون السياسة والأمن (الكابينت)، حولت سلطات الإحتلال عائدات الضرائب كاملة إلى السلطة الفلسطينية، دون خصم مخصصات أسر الشهداء منفذي العمليات.

وبعد سلسلة العمليات التي وقعت نهاية الأسبوع الماضي، كان قد أعلن نتنياهو أن الحكومة الإسرائيلية ستخصم المبالغ التي تمنحها السلطة الفلسطينية لأسر الشهداء منفذي العمليات من عائدات الضرائب التي تجبيها وتحولها للسلطة الفلسطينية كل شهر، لكن، رغم تصريحه، لم تخصم المخصصات هذه المرة .

وقالت القناة الإسرائيلية العاشرة إنه كان من المقرر تحويل مبلغ ٣٢٠ مليون شيكل للسلطة الفلسطينية من أموال الضرائب بعد خصم مخصصات أسر الشهداء منفذي العمليات، إلا أنه تم تحويل عائدات الضرائب كاملة والتي بلغت أكثر من ٥٠٠ مليون شيكل، عن شهر حزيران.

وجاء تحويل المبلغ بعد أن رأت السلطات الإسرائيلية أن السلطة الفلسطينية تستطيع توزيع الأموال كما تريد، وأنه مع خصم المخصصات أم لا، هناك دوائر مختصة في السلطة الفلسطينية التي تحول الأموال لأسر

الشهداء والأسرى عمومًا، وليس فقط من نفذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، ما يشير إلى أن السلطات ترى في قرار نتنياهو أمراً فارغاً من المضمون ولا يمكن تطبيقه، وما هو إلا مجرد تصريح للإعلام .

هنية: "قضية الأسرى هي أعلى سلم أولوياتنا والمقاومة قادرة على تحقيق صفقة تبادل"

دعا نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "إسماعيل هنية" الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية للوقوف بوجه الإحتلال الصهيوني.

وأوضح أن الإقتتال ما بين شعوب الأمة العربية والإسلامية، والصراعات الطائفية، والتفجيرات الدموية، يهدف لحرف البوصلة عن القدس والمسجد الأقصى.

وأضاف: "نحن نعيش واقعاً مؤلماً تمر به أمتنا من اقتتال وصراع وتفجيرات وفكر متطرف، نعم لتصويب البوصلة نحو القدس والأسرى وفلسطين ."

وأكد أن قضية الأسرى هي على أعلى سلم أولويات الشعب الفلسطيني ومقاومته، وأنها قضية دائمة وهي من الثوابت، موضحاً أن المقاومة قادرة على تحقيق صفقة جديدة كما في صفقة وفاء الأحرار. ونفى وجود مفاوضات جديدة تخوضها حركة حماس مع الإحتلال، مؤكداً على موقف الحركة أنه لا مفاوضات جديدة قبل الإفراج عن جميع أسرى صفقة شاليط. ولفت إلى أن حركته تخوض معركة تفاوضية مع الإحتلال وأنها ليست في عجلة من أمرها.

وقال إن الإحتلال فشل في محاولاته بتركيع أهل الضفة وإخماد إنتفاضة القدس، مضيفاً "واهم من يظن أن الإحتلال والتنسيق الأمني قادران على تركيع وتصفية وإخماد الإنتفاضة."

زحالقة يهدد باستقالة النواب العرب من الكنيست في حال إقصاء النائبة الزعبي

دعا التجمع الوطني الديموقراطي فلسطينيي ١٩٤٨ وقواهم السياسية الوطنية إلى توحيد الصفوف في التصدي للهجمة الفاشية التي يقودها رئيس حكومة الإحتلال بنيامين نتنياهو شخصياً ضدّ عضو الحزب والكنيست "حنين الزعبي" ومحاولة إقصائها من البرلمان للأبد. وكانت الزعبي قد تعرضت لحملة شرسة وكادت أن تتعرض للإعتداء الجسدي خلال تقديمها كلمة حول إتفاق المصالحة بين تركيا و"إسرائيل"، قالت فيها إن الإتفاق يعني اعتراف الإحتلال بجريمة قتل المتطوعين الأتراك، داعيةً للإعتذار لها أيضاً. وعلى

خلفية وصف الزعبي جنود الإحتلال بالقتلة بعث نتنياهو مذكرة عاجلة للمستشار القضائي للحكومة طالباً السماح بطرد الزعبي من الكنيست بموازاة تسريع سنّ قانون لهذا الغرض. ومن المتوقع أن يتم البدء بإجراءات تشريع القانون المذكور.

وانضمت المعارضة لحملة التهويش ضدّ الزعبي، ووقع العشرات من أعضاء الكنيست وثيقة بادر لها النائب إيتان كابل (المعسكر الصهيوني) تدعو لمقاطعة الزعبي.

وأكدت اللجنة المركزية للتجمع الوطني الديمقراطي في اجتماع طارئ له أن أعضاء الكنيست لم يحتملوا سماع كلمة الحق بأن ما حدث على متن سفينة مرمرة هو جريمة قتل متعمد، وبأن "إسرائيل" تعترف، عملياً، بذلك في الإتفاق مع تركيا. وأشارت مركزية التجمع إلى أن النائبة حنين الزعبي لم تمثل نفسها فحسب حين تحدثت عن جريمة مرمرة وجريمة حصار غزة، بل مثّلت مئة في المئة موقف حزب التجمع، لا بل وسبق أن أعلنت كل الأحزاب المكوّنة للقائمة المشتركة موقفاً مطابقاً، وكذلك فعلت لجنة المتابعة العربية في الداخل الفلسطيني وكافة الأحزاب الوطنية والإسلامية، ممّا يعني أن الإنفلات الفاشي والعنصري كان بسبب موقف يتبناه الجميع.

وفي شأن ملف العرب الدروز، دعا زحالقة لتشخيص الواقع بجرأة منبهاً لحيوية ومحورية قضية الأرض، وتساءل عن أي مساواة يتحدثون طالما سرقوا أراضي بني معروف أيضاً.

قيادة الليكود ترفض مبادرتي السلام العربية والفرنسية

رفضت القيادة السياسية العليا لحزب الليكود الإسرائيلي كلا المبادرتين السلميتين المطروحتين في الساحة الدولية، المبادرة العربية والمبادرة الفرنسية، وذلك بدعوى أنهما تستندان إلى الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها شرقي القدس؛ جاء ذلك في جلسة لهذه القيادة، في ٢٠١٦/٧/٦، بغياب بنيامين نتنياهو.

نتنياهو: "إسرائيل تريد دور مراقب بمنظمة الوحدة الأفريقية"

عبر رئيس حكومة الإحتلال بنيامين نتنياهو، خلال جولة أفريقية، عن رغبة "إسرائيل" في أن تلعب دور مراقب في منظمة الوحدة الأفريقية. وقال نتنياهو، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الكيني، أوهورو كينياتا، في نيروبي: "سمعنا تصريحات مهمة جداً من الرئيس الكيني الذي قال في أوضح التعبيرات

إنه هو ورفاقه (الزعماء الأفارقة) الذين التقيت بهم، سيعملون على إعادة إسرائيل إلى مكانة مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية."

وأضاف نتنياهو أنه "توجد لذلك أهمية كبيرة جداً بالنسبة لنا. إفريقيا هي قارة تنطوي على ٥٤ دولة. إن الإمكانية لتغيير توجهها ومعاملتها حيال إسرائيل تشكل تغيراً استراتيجياً بما يتعلق بمكانة إسرائيل الدولية. وهذا التغيير يبدأ في تلك الجهود، كما وصفها الرئيس الكيني، الرامية إلى أن إسرائيل ستحظى بمكانة مراقبة في منظمة الوحدة الإفريقية. أعتقد أن هذا يحمل في طياته معنىً كبيراً. ويحظى ذلك الآن بصدى في إفريقيا ولكن أعتقد أنه سيكون لذلك صدى أكبر لاحقاً في سياق العلاقات الدولية الإسرائيلية في إطار محاولتنا للحصول على زيادة كبيرة في عدد الدول التي تدعم دولة إسرائيل."

نتنياهو يتعهد العمل على جلب بقية يهود الفلاشا

اختتم رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو جولته الإفريقية يوم ٢٠١٦/٧/٧ بإجراء محادثات مع الرئيس الإثيوبي، مولاتو تيشومي في أديس أبابا. وذكرت إذاعة العدو أن نتنياهو كان قد اجتمع في وقت سابق مع نظيره الإثيوبي هيلي مريام ديسالن، دون إعطاء أي تفاصيل عما دار في هذين الإجتماعين. وأضافت أن نتنياهو ألقى كلمة أمام البرلمان في أديس أبابا، كما أنه حضر أعمال منتدى إقتصادي مشترك. وقال نتنياهو إن "إسرائيل" تعمل على جلب اليهود الباقين في إثيوبيا والبالغ عددهم تسعة آلاف شخص. وأشاد بالعلاقات المميزة والتاريخية بين "إسرائيل" وإثيوبيا، مضيفاً أن "إسرائيل تنوي تعزيز التعاون المشترك في المجالات كافة السياسية والاقتصادية وخاصة في مجال كبح جماح الإرهاب."

دوري غولد: "زيارة نتنياهو لأفريقيا مهدت لعودة "إسرائيل" إلى دول في هذه القارة"

اعتبر وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية دوري غولد أن زيارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لأفريقيا مهدت لعودة "إسرائيل" إلى دول في هذه القارة، رافضاً الإفصاح عن هوية زعيم دولة إسلامية لا تقيم علاقات مع "إسرائيل" هاتفها نتنياهو خلال جولته في أفريقيا، واتفق معها على اللقاء قريباً.

وأضاف غولد فور عودته إلى تل أبيب في طائرة رئيس الحكومة بعد جولة دامت خمسة أيام وشملت أربع دول افريقية، إن الزيارة أعدت الأرضية لتوسيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول أفريقيا. وأن أهم المكاسب السياسية للزيارة هو "بناء علاقات خاصة مع دول أفريقية نافذة لتكون إلى جانبنا أثناء التصويت في المحافل الدولية ضدنا، رغم أن التغيير لن يحصل غداً إنما بعمل متواصل". مشيراً إلى أن الزيارة "تركت

صدىً مدوياً بل انفعالاً كبيراً في أنحاء القارة حتى في دول لا تقيم علاقات طيبة معنا". مع ذلك أضاف أن محاولات إسرائيل فتح ممثليات دبلوماسية في دول أفريقية سيستغرق وقتاً. ورداً على سؤال محاوِره عن قيام إسرائيل، و"تحديداً (جهاز الاستخبارات الخارجي) موساد والمؤسسة العسكرية"، بتزويد أسلحة ومنظومات إستخباراتية لزعماء وطغاة يقمعون بها المعارضة في بلادهم، قال إن وزارة الخارجية تراقب صفقات الأسلحة، لكنه أضاف "إن إسرائيل تهتم بحماية مصالحها الإستراتيجية في أفريقيا خصوصاً أن هنالك دولاً تعمل على منعنا من أن يكون لنا موطئ قدم في أفريقيا."

وحذر المعلق العسكري في "هآرتس" أمير أورن، الذي كان ضمن مرافقي رئيس الحكومة في زيارته، من "الإنبهار بحفاوة الإستقبال وقافلة السيارات الفخمة ولافتات الشوارع المرحبة"، مضيفاً أن "التحسن في العلاقات بين إسرائيل ودول أفريقية والذي انعكس خلال الزيارة يبقى "مع وقف التنفيذ"، وأن دول أفريقيا لن تغير موقفها في التصويت في المحافل الدولية ما لم تلمس حقاً سعياً إسرائيلياً نحو السلام.

نتنياهو يرفض الإنتقادات الأمريكية والأوروبية للإستيطان

رفض رئيس حكومة الإحتلال بنيامين نتنياهو، الإنتقادات الأمريكية والأوروبية لنية حكومته إقامة مئات الوحدات الإستيطانية في المستعمرات بالضفة وشرقي القدس.

وقال نتنياهو إن ما يُبعد السلام ليس الإستيطان، وإنما ما أسماه "التحريض المستمر ضدّ دولة إسرائيل ورفض جيراننا خوض مفاوضات سلمية معنا."

بيريز قلق على مستقبل "إسرائيل"

يبدي الرئيس الإسرائيلي السابق شيمون بيريز (٩٣ عاماً) اشمئزازه من تفشي العنصرية ومن بوادر الفاشية في "إسرائيل" ويقدم عدة أسباب لقلقه على مستقبلها. ففي حديث موسع لملحق صحيفة "يديعوت أحرونوت" الصادرة يوم الجمعة ٢٠١٦/٧/٨ يقول بيريز "إن بناء إسرائيل كان مهمة شاقة جداً بينما سيكون تدميرها مهمة سهلة". ويعترف بيريز بأنه عندما شاهد شريط الفيديو الذي وثق إعدام الشاب الجريح من الخليل عبد الفتاح شريف قبل نحو ثلاثة شهور شعر بالخجل .

ورداً على سؤال حول ما إذا كان يتفق مع من يقول إن "إسرائيل" تتجه نحو الفاشية، قال "إن إسرائيل ليست دولة فاشية ومع ذلك يحظر التعامي عن تجليات العنصرية. الشبكات الإجتماعية تعج بتجليات

التحريض، والعنصرية والأقوال الفاشية وهذا يشمل نشر صورة رئيس الدولة وهو يرتدي زيا نازياً. هذه التجليات أفزعتني."

وحول مشروع قانون لفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنين في الضفة الغربية يوضح بيريز أنه يعارضه لأنه يناقض رؤية الدولتين. ويضيف "لا يمكن القول إننا نملك سياسة معينة، وعلى أرض الواقع ندير سياسة معاكسة. مشكلتنا أن السلام ينقصنا دائما رغم أنه حيوي لتأمين وجود إسرائيل كـ"دولة يهودية وديموقراطية"، وهذا يتم إنجازه بالأساس بتسوية سياسية تكفل بقاء أغلبية يهودية في نطاق حدود إسرائيل". وحول تشكيك الكثير من الإسرائيليين بالسلام يقول بيريز إنه يستمع لهم ويتذكر فوراً التشكيكات عشية زيارة السادات للكنيست، وعشية توقيع إتفاق الصلح مع الأردن. ويتابع "اليوم يدرك الجميع أن إتفاقي السلام مع مصر والأردن هما ذخر استراتيجي، سياسي وأمني لإسرائيل. أؤمن بكل قلبي أن السلام سيتم مع الفلسطينيين أيضاً."

يديعوت أحرونوت : "إسرائيل" تقرر تسريع بناء الجدار الجديد مع غزة

كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، يوم الجمعة ٢٠١٦/٧/٨، أن وزارة الدفاع الإسرائيلية قررت الإسراع في عملية تنفيذ مشروع مواجهة أنفاق قطاع غزة، خصوصاً بعد كشف الأنفاق الأخيرة التابعة لحركة "حماس."

والتقى مندوبو وزارة الدفاع مع ضباط القيادة الجنوبية في جيش الإحتلال، وتم الإتفاق على الإسراع في بناء المشروع لمواجهة أنفاق قطاع غزة، وتخصيص موازنة له تقدر بـ ٢,٢ بليون شيكل، أي ما يعادل ٥٥٠ مليون دولار.

ويضم مشروع مواجهة الأنفاق عناصر عدة، من بينها تكنولوجيا لكشف الأنفاق تحت الأرض، وإقامة جدار ذكي على طول الحدود مع قطاع غزة، مثل ذلك الموجود حالياً على الحدود بين "إسرائيل" ومصر. كما يضم منظومة للإنذار المبكر لقذائف الهاون والصواريخ.

ليبرمان يؤكد عزمه مواصلة بناء المستعمرات

أكد وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، خلال زيارة تعزية قام بها لمنزل عائلة حاخام قتل بهجوم فلسطيني جنوب الخليل، أنه يعتزم مواصلة البناء في المستعمرات والحفاظ على أمن المستوطنين.

وكشفت القناة العبرية السابعة، بأن الحكومة الإسرائيلية خصصت مبلغ ٥٠ مليون شيكل لتعزيز البنية التحتية والأمن و"صمود المستوطنين" في مستعمرة كريات أربع بالخليل. وقال وزير الزراعة أوري اريبل: "نحن بحاجة للرد على الإرهابيين الذين يريدون اقتلاعنا من هنا، بتعزيز وجودنا ومواصلة نشاطاتنا بتعزيز البناء وغيره جنباً إلى جنب مع العمليات الأمنية لاجتثاث الإرهاب ."

الولايات المتحدة و"إسرائيل" تجريان مناورة صاروخية

أجرت أجهزة وشركات أمنية، أمريكية وإسرائيلية، مؤخراً مناورة صاروخية تحاكي سقوط آلاف الصواريخ من إيران ولبنان على بلدات إسرائيلية، وذلك بهدف فحص مدى التنسيق والإرتباط بين المنظومات المضادة للصواريخ الأمريكية والإسرائيلية.

وحملت المناورة إسم "كيشوريت" أو "حلقة وصل" بالعربية، والتي قالت وسائل إعلام إسرائيلية إنها الأولى من نوعها، وهدفت إلى فحص مدى التنسيق بين ست منظومات دفاعية أمريكية وإسرائيلية وحاكت سقوط آلاف الصواريخ من إيران ولبنان على بلدات إسرائيلية. والمنظومات الدفاعية الإسرائيلية هي "حيتس ١" و"حيتس ٢" و"شرفيت كساميم" (العصا السحرية)، بالإضافة إلى ثلاثة أمريكية منها منظومة "باتريوت."

وبالرغم من أن التقديرات هي سقوط مئات الصواريخ والقذائف على بلدات إسرائيلية في حرب محتملة، إلا أن القائمين على المناورة فضلوا المبالغة في التقديرات بعدد الصواريخ التي قد تسقط على بلدات إسرائيلية بهدف التأكد من مدى جهوزية المنظومات.

وأجريت المناورة في إسرائيل والولايات المتحدة بمشاركة العشرات من الخبراء على مدار خمسة أيام، وحتى الثاني والعشرين من الشهر الماضي. وبحسب وزارة الأمن الإسرائيلية فإنه جرى التشديد على الإتصال والتشبيك بين المنظومات الإسرائيلية وأجهزة الرصد والمراقبة (ردارات) الأمريكية.

14.5 مليون شيكل إضافية لـ"حراسة" مستوطني شرقي القدس

لم تتوقف ارتدادات الوضع الأمني الصهيوني بعد في أعقاب إنتفاضة القدس، ففي خطوة تعبر عن حجم الخوف والهلع الذي أوجدته الإنتفاضة منذ انطلاقتها في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، طالب

وزارة مالية الإحتلال بتحويل مبلغ ١٤,٥ مليون شيكل (الدولار= ٣,٨٥ شيكل)، بهدف زيادة حراسة المستوطنين شرقي مدينة القدس المحتلة، ووفقاً لما نشرته وسائل إعلام عبرية.

استطلاع: أغلبية يهودية ترفض الإنسحاب من الضفة

أيد ٣٢% من الجمهور في "إسرائيل" ضم الضفة الغربية المحتلة إلى "إسرائيل" من دون منح الفلسطينيين أية حقوق. وجاء ذلك في الإستطلاع الأكاديمي الشهري "مؤشر السلام" الذي يجريه "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" وجامعة تل أبيب ونُشر يوم الثلاثاء ٢٠١٦/٧/٥.

ووفقاً للإستطلاع، فإن ١٩% فقط أيدوا ضم الضفة في إطار عملية تشمل منح حقوق متساوية للإسرائيليين والفلسطينيين .

وبعد مرور قرابة ٥٠ عاماً على احتلال الضفة والممارسات القمعية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، قال ٢٣% إنهم لا يعارضون بقاء الوضع على حاله.

وتعني هذه النتائج أن أغلبية الإسرائيليين يعارضون حل الدولتين وإمكانية قيام دولة فلسطينية على جانب "إسرائيل."

رغم ذلك، يعتقد ٥٧,٥% أن تطور الأوضاع في الضفة الغربية أساء لوضع "إسرائيل" السياسي، بينما اعتبر ٣٠,٥% عكس ذلك. وقال ٤٤,٥% إن التطورات في الضفة حسّنت الوضع الأمني الإسرائيلي بينما رأى ٤٤% أنها أساءت لوضع إسرائيل الأمني.

واعتبر ٥١,٥% من المستطلعين اليهود أن المستعمرات دعمت المصلحة القومية الإسرائيلية، بينما يعتقد ٣٩% عكس ذلك. وقال ٥٢% من غير المستوطنين والذين ليس لديهم أقرباء فيها، إنهم لم يزوروا المستعمرات خلال السنوات الخمس الأخيرة، بينما يزورها ٣٣% في أحيان متباعدة و١٣,٥% في أحيان متقاربة.

وقال ٤٤% أن الإتفاق بين "إسرائيل" وتركيا هو لمصلحة الدولتين، بينما اعتبر ٣٤% أن تركيا ربحت أكثر من إسرائيل في هذا الإتفاق، وقال ١٢% أن إسرائيل ربحت أكثر.

نشر مخططات لبناء ١٦٩ وحدة إستيطانية جديدة في القدس المحتلة

كُشف النقاب عن قيام السلطات الإسرائيلية بنشر ثلاثة مخططات لبناء ١٦٩ وحدة إستيطانية في القدس الشرقية، رغم الإحتجاجات الدولية خلال الأيام القليلة الماضية على قرار إقامة ٨٠٠ وحدة إستيطانية على أراضٍ فلسطينية في المدينة.

وقالت حركة السلام الآن، الناشطة في مراقبة الإستيطان في الأراضي الفلسطينية، في تقرير وصل "الأيام": إن المخططات تشمل بناء ١٢٠ وحدة إستيطانية في مستوطنة (راموت)، و٣٠ وحدة إستيطانية في مستوطنة (بسغات زئيف)، وكلاهما في شمالي القدس، و١٩ وحدة إستيطانية في مستوطنة (هار حوماه) المقامة على أراضي جبل أبو غنيم في جنوبي القدس.

وقال خليلي التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية: "إن هذه الإعلانات الإسرائيلية المتتالية تأتي في سياق المشروع العام الإسرائيلي للقدس (٢٠٢٠)، بتوسيع المستوطنات القديمة من خلال بناء وحدات إستيطانية جديدة لزيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية على حساب المواطنين الفلسطينيين في المدينة.

وأضاف التفكجي، "لوحظ مؤخراً أنه بعد الإنتقادات الدولية الكبيرة للمشاريع الإستيطانية الكبرى في القدس، فإن الحكومة الإسرائيلية تلجأ إلى نشر قراراتها على مراحل. مثلاً، بدلاً من أن يقال إن الحكومة الإسرائيلية قررت بناء ١٠٠٠ وحدة إستيطانية دفعة واحدة، فإنه يتم الحديث عن ١٠٠ وحدة ولاحقاً عن ٢٠٠ ثم عن ١٠٠ مجدداً، وهكذا حتى الوصول إلى الرقم ١٠٠٠."

مؤسسة مقدسية تحذر من تجريم هتاف "الله أكبر"

حذرت مؤسسة حقوقية مقدسية من قرار قضائي إسرائيلي يجرم هتاف "الله أكبر" في المسجد الأقصى، مؤكدة أن القرار تدخل من المحكمة في ما لا يعنيها.

نقل المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى (كيوبرس) عن مؤسسة "قدسنا لحقوق الإنسان" قولها إن التكبير داخل المسجد الأقصى "حق من حقوق الإنسان للمسلمين، وهو ممارسة وسلوك طبيعي في المكان الطبيعي على مدار الساعة، ولا يمكن اعتباره جريمة ."

ورأت مؤسسة قدسنا أن "المحكمة تدخلت في ما لا يعنيها في تفسير أو تعريف الشعائر التعبدية العقائدية الإسلامية دون الإستناد إلى أي أساس قانوني معروف، فضلاً عن تجاهل الحق الخالص للمسلمين في ممارسة شعائرهم التعبدية في المسجد، والخرق الواضح لحرية التعبير وحرية العبادة."

وذكر بيان قدسنا أن قرار المحكمة يتحدث عن حق اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى المبارك، ويصف اليهود المقتحمين "بالمصلين اليهود"، موضحة أن هذا، في حد ذاته، يشكل خطراً واضحاً وصريحاً

على الحق الإسلامي الخالص في المسجد، وخرقاً قانونياً واضحاً للوضع القائم الذي يحكم المسجد الأقصى منذ احتلاله عام ١٩٦٧.

المجموعة العربية تناقش التحرك في مجلس الأمن بعد تقرير "الرباعية"

عقدت المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك إجتماعاً طارئاً على مستوى السفراء، وناقشت المجموعة التحرك العربي في مجلس الأمن خاصةً بعد تقرير اللجنة الرباعية الذي وصفته بالسيىء والمخيب للآمال.

وقررت المجموعة العربية القيام بخطوات عملية على رأسها الحيلولة دون إصدار بيان رئاسي عن مجلس الأمن للترحيب بالتقرير والمقترح من قبل الولايات المتحدة. وكلفت المندوب الدائم لجمهورية مصر، العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن، بالعمل على ترجمة هذا الموقف العربي الجماعي بعدم السماح بصدور بيان يرحب بهذا التقرير الذي لا يرقى إلى الحد الأدنى من الطموحات الفلسطينية والعربية.

تركيا تعتزم بناء محطة لتحلية المياه في غزة

أعلن وزير شؤون الغابات والمياه التركي "ويسل إير أوغلو" أن بلاده تعمل على إقامة محطة لتحلية مياه البحر لحل مشكلة المياه في غزة، مقدراً كلفة المشروع بثلاثمئة مليون دولار. وقال إن المشروع مكلّف، معلناً أن بعض الدول أعلنت أنها ستقدم دعماً لهذا المشروع. وتتفاقم أزمة المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة منذ سنوات بشكل متواصل، في ظل عدم توفر حلول عملية وجذرية لها.

تركيا: علاقاتنا بـ"إسرائيل" وروسيا تخدم سلام المنطقة

قال "إبراهيم كالين" كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن تطبيع بلاده علاقاتها الثنائية مع كل من إسرائيل وروسيا مؤخراً ستكون له آثاره الإيجابية على السلام والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في سوريا وفلسطين.

وكتب المستشار، "إن أنقرة أطلقت في الآونة الأخيرة "مبادرتين دبلوماسيتين تاريخيتين" من شأنهما تحسين علاقاتها مع كل من إسرائيل وروسيا، وإن الأيام ستثبت أن لهما تأثيراً إيجابيا على المنطقة."

وأعرب عن احتمال أن تساعد المبادرتان في حل المشاكل "التي طال أمدها في فلسطين وسوريا، فضلاً عن مكافحة الإرهاب الذي يتسبب به تنظيم الدولة الإسلامية وحزب العمال الكردستاني."

المساعدات التركية تصل غزة عبر معبر كرم أبو سالم

وصلت إلى قطاع غزة، ٣٦ شاحنة من المساعدات التركية إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم جنوب شرق مدينة رفح جنوب قطاع غزة، ووقود صناعي لمحطة توليد الكهرباء.

وأُفيد أن سلطات الإحتلال فتحت المعبر فقط لإدخال شاحنات قافلة المساعدات التركية والوقود الصناعي، و٣٦ شاحنة محملة بالمواد الغذائية.

وكانت تركيا أرسلت سفينة محملة بـ ١١ ألف طن من المساعدات لميناء أسدود، سيتم إدخالها للقطاع عبر معبر كرم أبو سالم، وفقاً للإتفاق الأخير بينها وبين دولة الإحتلال.

واشنطن تؤكد أهمية تقرير «الرباعية» وتطالب الأطراف المعنية بتقبل توصياته

أكدت وزارة الخارجية الأمريكية على أهمية بيان اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، وذلك في لقاء بين مسؤول كبير فيها، لا يمكن ذكر اسمه، أطلع فيه الصحافيين المعتمدين في الخارجية على موقفها من البيان.

وقال المسؤول: إن هناك قلقاً من أنه إذا لم يتم تغيير في مواقف الطرفين واستمرا في خطهما الحالي فإن خطراً سيحدق بحل الدولتين، وسيصبح بعيد المنال، وأن هناك قلقاً من أنه إذا لم تحدث أي تغييرات حقيقية فإن هذا سيكرس حل الدولة الواحدة التي لن تكون مفيدة لأي من الطرفين. وأضاف أن هناك استمرار للعنف والإرهاب والتحريض على العنف. ولا يمكن تحقيق واقع حل الدولتين مع استمرار العنف. وتابع القول «إننا قلقون من استمرار بناء المستوطنات وتوسيعها والسيطرة على الأراضي في الضفة الغربية للاستخدام الإسرائيلي ومنع الفلسطينيين من تطويرها وخاصة في المنطقة «سي.«

واستطرد المسؤول الأمريكي قائلاً: «لا نتكلم عن المستوطنات فقط التي يركز عليها الجميع، بل هناك عملية واسعة وهي إعطاء شرعية للمستوطنات غير الرسمية، ومنع الفلسطينيين من تطوير مناطقهم وهدم بيوتهم وخاصةً في النصف الأول من هذا العام.«

وقال «ما يثير قلقنا أنه كان يفترض نقل السلطات والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية المدنية في بعض من المنطقة «ج» وما حصل هو العكس.«

وتابع، «أما غزة فإننا قلقون من استمرار الجهود لإعادة تسليح حركة حماس ووضع المزيد من الصواريخ وحفر المزيد من الأنفاق، وهذا يشكل تهديداً خطيراً على تحقيق سلام دائم. يضاف إلى ذلك الوضع الإنساني الحرج في غزة. ونحن قلقون من أنه لم يتم عمل أي شيء لمواجهة هذا الوضع.«

ويشرح المسؤول الأمريكي: «الهدف من هذا التقرير ليس توزيع اللوم بل وضع خطة للتحرك للأمام وسط الدعم الدولي ودعم زعماء إسرائيل والفلسطينيين لتحقيق حل الدولتين عبر التفاوض ووجوب القيام بخطوات إيجابية. بعبارة أخرى لا يمكننا الإستمرار على الطريق الذي نسير عليه وعلى الطرفين أن يتخذا خطوات إيجابية للتحرك بالإتجاه المختلف. ولهذا ندعو الطرفين ليثبتوا بطريقة مستقلة عبر سياساتهم وأعمالهم الالتزام بحل الدولتين الذي تتحدث الولايات المتحدة عنه كثيراً. وسنحاول توفير الطريق البناء للتحرك للأمام لتحقيق هذا الحل على الأرض ونخلق الظروف لاستئناف المفاوضات.«

الخارجية الأمريكية : البناء الإستيطاني في القدس سيطرة ممنهجة على الأراضي

قالت وزارة الخارجية الأمريكية اليوم الثلاثاء إن التقارير بشأن خطط إسرائيلية لبناء مئات الوحدات السكنية الجديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية تبدو جزءاً من عملية ممنهجة تقوّض الجهود الرامية للتوصل إلى إتفاق سياسي مع الفلسطينيين. وقال جون كيري، المتحدث باسم الوزارة، إن المسؤولين الأمريكيين اطلعوا على تقارير مفادها أن إسرائيل تنوي طرح خطط لبناء مئات الوحدات السكنية في مستوطنات إسرائيلية بالضفة الغربية والقدس الشرقية. وأضاف في بيان صحفي "إن صح هذا التقرير فسيكون أحدث خطوة فيما يبدو أنها عملية ممنهجة للإستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات وتقنين أوضاع مواقع (استيطانية)، وهي في الأساس تقوّض الإحتمالات الخاصة بحلّ الدولتين."

الاتحاد الأوروبي يدين خطة إسرائيلية لتوسيع المستوطنات في الضفة

دعا الإتحاد الأوروبي حكومة العدو، إلى إلغاء قرارها للمضي بمشاريع بناء تشمل نحو ٨٠٠ وحدة سكنية إستيطانية جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

وقال الإتحاد الأوروبي : إن قرار إسرائيل بتوسيع المستوطنات رداً على موجة من العمليات الفلسطينية ضد المستوطنين وغيرهم من الإسرائيليين "يهدد تطبيق حل الدولتين."

وقال الإتحاد الأوروبي إن خطط البناء تثير الشكوك بشأن التزام إسرائيل للتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض مع الفلسطينيين.

الإتحاد الأفريقي رفض استقبال نتنياهو بأديس أبابا

كشف مصدر دبلوماسي عن رفض الإتحاد الأفريقي استقبال رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، على هامش زيارته العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا. جاء ذلك على لسان مندوب السودان في الإتحاد الأفريقي، السفير عثمان نافع، حيث قال إن "رفض المسؤولين بالإتحاد الأفريقي ينطلق من ثوابت ومبادئ ميثاق الإتحاد، الذي يعتبر إسرائيل دولة إحتلال وعنصرية."

وأضاف إن "أيّة محاولة لاستقبال المسؤولين الإسرائيليين، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة، هو خرق لميثاق ومبادئ الإتحاد."

وفي هذا الصدد، استبعد السفير السوداني حصول إسرائيل على هذا الأمر، كون الاتحاد "يرفض استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وممارستها القمع والإعتقالات وإقامتها جدار الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني الأعزل."

الأونروا: ٨٠% من سكان غزة يعتمدون على المساعدات

أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأونروا، أن ٨٠ في المئة من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وقالت الأونروا في تقرير لها أنها قدّمت عام ٢٠٠٠، المساعدات الغذائية لنحو ٨٠ ألف لاجئ في قطاع غزة، إلا أنّ هذا الرقم تضاعف ليصل إلى أكثر من ٩٣٠ ألف شخص هذه الأيام، أي نحو ٧٠ في المئة من تعداد اللاجئين وأكثر من ٥٠ في المئة من تعداد السكان العام .

الإستيطان في القدس

أطلق مكتب رئيس العدو بياناً عن العمل في البناء في معاليه ادوميم (٥٦٠ وحدة سكن)، وفي أحياء خلف الخط الاخضر في القدس – راموت، غيلو وهار حوما (٢٤٠ وحدة). إضافةً إلى ذلك أُقرت خطة بناء لإقامة ٦٠٠ وحدة سكن مخصصة لسكان بيت صفافا في منطقة جفعات همتوس.

البناء في الأحياء اليهودية خلف الخط الأخضر هو استغلال متهكم لموجة الإرهاب، من أجل "معاقبة" الفلسطينيين وإرضاءً لعناصر اليمين المتطرف. فالحديث يدور عن مخططات بناء غير كبيرة، تتركز في داخل الكتل الإستيطانية وفي أحياء القدس .

والحديث عن تكافؤ قد نشأ بين البناء للفلسطينيين مقابل البناء في أحياء يهودية، هو تكافؤ كاذب. فالبناء للفلسطينيين في القدس يستند إلى قرار محكمة، إلى حاجة وضائقة حقيقيتين وإلى أساسات الخطة لإصلاح التمييز، أقرتها حكومة العدو؛ وهي لا يمكنها أن تكون رهينة محاولات من نتنياهو لإرضاء المستوطنين. ينبغي إلغاء مخططات البناء في الأحياء اليهودية خلف الخط الأخضر، وبدلاً منها المبادرة إلى البناء في نطاق الخط الأخضر في القدس، وتنفيذ مخططات البناء للفلسطينيين، للتخفيف من ضائقة السكن الحادة القائمة في أوساط سكان شرقي المدينة.

السلطة الفلسطينية تقرر وقف التعامل مع "الرباعية الدولية"

قررت السلطة الفلسطينية وقف التعامل مع "اللجنة الرباعية الدولية" التي تشكلت عام ٢٠٠٢ عقب اندلاع الإنتفاضة الثانية بهدف إعادة إحياء العملية السلمية، وبدأت حملة ديبلوماسية لحلها.

وجاء القرار الذي اتخذه الرئيس محمود عباس، وأبلغه إلى اللجنتيْن، المركزية لحركة "فتح"، والتنفيذية لمنظمة التحرير، في أعقاب سلسلة من "الخيبات" الفلسطينية من اللجنة، وآخرها تقريرها الأخير عن أسباب فشل العملية السياسية، وإشارته إلى العنف والتحريض الفلسطيني قبل ذكر الإستيطان الذي يعتبره المجتمع الدولي السبب الرئيس للعنف وفشل العملية السياسية.

وكان عباس توقف عن استقبال المنسق السابق لـ "الرباعية" توني بلير بعد سلسلة مبادرات قام بها الأخير ورأى فيها الفلسطينيون إنحيازاً صارخاً إلى الموقف الإسرائيلي.

وقال مسؤول فلسطيني رفيع لـ "الحياة" أن الولايات المتحدة صاحبة اليد العليا في اللجنة، وأن التقرير الأخير يحمل البصمات الأميركية، مضيفاً أن "الأمم المتحدة لا حول لها ولا قوة، والإتحاد الأوروبي ليس صوتاً موحداً، وروسيا صديقة للفلسطينيين، لكنها كثيراً ما تتوصل إلى تفاهمات ومقايضات مع أميركا تخص المنطقة برمتها، خصوصاً سورية."

وقال عضو اللجنة المركزية لـ "فتح" محمد أشتية أن التقرير عالج الأعراض وليس الأسباب، مضيفاً: "السبب الأول والأخير لفشل العملية السياسية هو الإستيطان الذي يقوّض أسس حل الدولتيْن، ولا يبقي أرضاً فلسطينية للتفاوض عليها". وتابع: "إذا أراد أي طرف إعادة إطلاق العملية السياسية، عليه أن يسمّي الأمور بمسمياتها، ويتحدث عن كيفية إنهاء الإحتلال ومتى". وأوضح أن القيادة لن تتعامل مع "الرباعية"، وإن كانت ستتعامل مع أطراف اللجنة بصورة منفردة. وزاد: "نعمل على عقد مؤتمر دولي بمرجعيات مختلفة (المبادرة

الفرنسية)، مؤتمر دولي يرمي إلى إنهاء الإحتلال ضمن سقف زمني وآليات محددة، والوقف الفوري للإستيطان."

الرباعية العربية: العمل لاستصدار قرار من مجلس الأمن حول النشاط الإستيطاني

أعلن صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أمس عن توجه لدى القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار حول الإستيطان.

وقال إنه من المقرر أن يتم بحث المشروع القرار المنوي تقديمه فلسطينياً إلى مجلس الأمن مع اللجنة الوزارية العربية الرباعية.

وأضاف إنه ومنذ استلام الرئيس الأميركي باراك أوباما الحكم، لم يسمح لفلسطين بإصدار قرار واحد من مجلس الأمن، ولا بد من إيجاد مخرج لذلك.

وذكر أن اللجنة الوزارية العربية ستتوجه للولايات المتحدة، وروسيا، بالتعاون مع فرنسا ومبادرتها، لطلب تحديد موعد لعقد مؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات، لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

واعتبر أن التقرير الأخير للجنة الرباعية الدولية تضمن توصيات مناقضة لمواقف الولايات المتحدة الأميركية، والإتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة.

وطالب الإدارة الأميركية التي رعت إتفاق الإفراج عن الأسرى ما قبل أوسلو، بالعمل على تنفيذ بنوده، بعد أن أخلّت إسرائيل بهذا الإتفاق برفضها الإفراج عن الدفعة الرابعة. وعبر عريقات عن دعم منظمة التحرير للمبادرة الفرنسية.

منظمة التحرير تندّد بقرار بناء ٥٦٠ وحدة إستيطانية جديدة في الضفة الغربية

ندّدت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الإحتلال الإسرائيلي الجديد، الموافقة على بناء ٥٦٠ وحدة إستيطانية جديدة في مستوطنة معاليه أدوميم في الضفة الغربية المحتلة .

من جهتها، اعتبرت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حنان عشراوي "هذا التصعيد الإستيطاني بمثابة استكمال لعملية التطهير العرقي التي تتعرض لها مدينة القدس لتفريغها من سكانها الأصليين وإغراقها بالمستوطنين، وتعزيز الوجود الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وموارده، وعزلها من أجل إقامة مشروع (القدس الكبرى)". وطالبت المجتمع الدولي وفي مقدمه الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بتحمل مسؤولياته "الأخلاقية والسياسية والقانونية". داعية الأسرة الدولية

أيضاً إلى وقف سياسة "الكيل بمكيالين، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره على أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس."

فتح: الرباعية الدولية مسؤولة عن قرار الإحتلال ببناء ١,٣٦٠ وحدة إستيطانية في القدس

حملت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح اللجنة الرباعية الدولية المسؤولية الكاملة عن قرار حكومة نتنياهو ببناء ١,٣٦٠ وحدة إستيطانية في القدس.

وأكدت أن انحياز اللجنة الرباعية بتوصياتها الأخيرة للإحتلال أعطته مزيداً من التطرف ضد الشعب الفلسطيني، ووفرت له غطاءاً ليمارس مزيداً من الإستيطان على الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس.

ونوهت أن قرار نتنياهو ببناء ١,٣٦٠ وحدة إستيطانية في المدينة المقدسة غير شرعي ولن يجلب أمناً لإسرائيل، مؤكدةً أن هذه أراضي فلسطينية محتلة وأي محاولة لتغير أمرها الواقع أو بناء مستوطنات عليها هو مخالف لكل القوانين الدولية.

وأضافت أن الضغط الأمريكي على الرباعية هو من جعلها تعطي مبررات غير قانونية ولا أخلاقية لصالح الإحتلال الإسرائيلي وهو من جعل الإحتلال الإسرائيلي الذي يمارس كل أدوات وعناوين الإرهاب على رأس لجنة أممية لمكافحة الإرهاب.

الحاخام الأكبر لمدينة صفد: الإنتقام من الفلسطينيين فريضة دينية

أكد الحاخام اليهودي الأكبر لمدينة صفد المحتلة شموئيل إلياهو أن قتل الفلسطينيين والإنتقام منهم هو "فريضة دينية يدعو إليها التوراة"، واصفاً الفلسطينيين بالوحوش.

وقال في حديث نقله موقع القناة العبرية السابعة إنه يجب الإنتقام من الفلسطينيين رداً على العمليات الفدائية الأخيرة، مضيفاً أن "الإنتقام من هؤلاء الوحوش فريضة ينص عليها التوراة، ويجب على دولة إسرائيل تطبيقها". وأضاف: "يجب أن نوجه سؤالاً إلى أعضاء الحكومة، كيف يعطون العرب الأموال والحديد؟". ورأى أن "فريضة الإنتقام" وفريضة "إحترام وتقديس يوم السبت" متساويتين في الأهمية، معتبراً أن حكومة الإحتلال تمارس الإنتقائية في تطبيق الفرائض باعتبار أنها لا تنفذ فريضة الإنتقام من الفلسطينيين.

سلواد تتحدى المستوطنات بأطول مئذنة في فلسطين

في بلدة سلواد شمال شرقي مدينة رام الله، تشمخ مئذنة مسجد أبي عبيدة، قبالة مستوطنة "عوفرا" المقامة على أراضي البلدة، من جهتها الجنوبية، بينما يجثم معسكر إحتلالي على قمة جبل العاصور المطل على البلدة، وهو من أعلى جبال فلسطين، ومعسكر آخر على أطراف البلدة الغربية، فيما تحيط الأسلاك الشائكة، بمدخلها الغربي المحاذي للطريق الذي يسلكه المستوطنون. ويرى الأهالي أن بناء أطول مئذنة في بلدتهم، جاء رداً على إجراءات الإحتلال وتحدياً له، ولمغتصباته الجاثمة على الأرض الفلسطينية، ومستوطنيه، الذين يعملون جاهدين للقضاء على كل ما يرمز للحضارة والتاريخ والتراث الفلسطيني والإسلامي، وطمس المعالم الدينية والوطنية، وإخفاء صوتها.

وعن تفاصيل مشروع المئذنة الأطول في فلسطين، أوضح مؤذن المسجد، الشيخ ياسر حامد أن الفكرة تبلورت نظراً لوقوع مسجد "أبو عبيدة" في وسط البلدة، وارتياده من غالبية الأهالي وحتى التجار والباعة القادمين إلى البلدة، للدلالة على المسجد، وأيضاً لإسماع صوت الآذان لكافة سكان وتجمعات البلدة التي تعد من أكبر بلدات محافظة رام الله من حيث المساحة والسكان.

وقال بأن مئذنة مسجد أبو عبيدة هي الأطول والأعلى عن سطح البحر في فلسطين، حيث سيبلغ طولها (٧٥) متراً، وترتفع عن سطح البحر (٩٢٠) متراً، مشيراً إلى أن تصميم المئذنة تم اختياره بعناية من قبل بعض المستشارين والمهندسين، حيث تم تصميمها بحلة جديدة وبشكل مغاير تماماً للنمط السائد في فلسطين.

المسجد الإبراهيمي مُنع من رفع الأذان في ٤٤ وقتاً خلال شهر حزيران الماضي

منعت قوات الإحتلال رفع الأذان في المسجد الإبراهيمي في البلدة القديمة بمدينة الخليل، ٤٤ وقتاً، خلال شهر حزيران الماضي.

واستنكر وزير الأوقاف والشؤون الدينية، هذا الإجراء، معتبراً إياه تعدياً على حرية العبادة التي كفلتها كافة الشرائع، والقوانين الدولية، وطالب سلطات الإحتلال بوقف التدخل بشؤون المسجد الإبراهيمي.

الإحتلال هدم ٥٢٢ منشأة فلسطينية وبنى ٨٣٨ وحدة إستيطانية

أفادت معطيات فلسطينية رسمية أن الإحتلال الإسرائيلي هدم؛ منذ بداية العام الحالي (٢٠١٦)، نحو ٥٢٢ منشأة فلسطينية، عوضاً عن مصادرة ما يزيد عن ١٠٠ أخرى.

وقالت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان (مؤسسة حكومية)، إن عمليات الهدم خلال شهر شباط "وصلت ذروتها بشكل ملحوظ"، وبلغت نحو ٢٢٧ عملية هدم، إضافة إلى ١٧٣ إخطار بمختلف المحافظات الفلسطينية.

وأشارت في تقرير حول الإنتهاكات الإسرائيلية؛ خلال النصف الأول من ٢٠١٦، إلى أن الإحتلال أخطر ٦٥ منشأة بالهدم في حزيران الماضي.

وأن نسبة عمليات الهدم "انخفضت" خلال أيار، لتصل إلى ٢٨ عملية هدم؛ تركز معظمها في مدينة القدس المحتلة وضواحيها، بالإضافة لقلقيلية وطولكرم ونابلس وبيت لحم.

وأوضحت هيئة مقاومة الجدار والإستيطان، أن عدد الوحدات الإستيطانية وشرعنة البناء في المستوطنات؛ خلال النصف الأول من ٢٠١٦، بلغت نحو ٨٣٨ وحدة جديدة.

واعتدت سلطات الإحتلال، وفقاً لذات التقرير، على ما يزيد عن ١٦ ألف دونم، كما نفذ المستوطنون ما يزيد عن ١٥٠ إعتداء بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وبلغ مجموع الإعتداءات على الأماكن الدينية نحو ٥٩٤، تركزت على منع رفع الآذان في المسجد الإبراهيمي بالخليل، واقتحام المساجد وخصوصاً المسجد الأقصى المبارك بالقدس.

وبلغ طول جدار الفصل العنصري حسب المخططات ٧١٤ كيلومتر، وحتى العام ٢٠١٥ تم بناء ٤٨٩ كيلومتر (ما يمثل ٦٨,٥% من الطول الكلي للجدار)، وهناك ٧٤ بوابة أقيمت على جدار الضم والتوسع (يُفتح منها بشكل يومي ١١ بوابة، و٥٣ بشكل موسمي، و١٠ بوابات بشكل أسبوعي موسمي).

التنفيذية : تقرير "الرباعية" الأخير خروج فاضح عن القانون الدولي والشرعية الدولية

قالت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إن التقرير الأخير للرباعية الصادر في الأول من شهر تموز الجاري، يشكل خروجاً فاضحاً عن القانون الدولي والشرعية الدولية ذات العلاقة، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، والإتفاقات الموقعة، ويخفض سقف الموقف الدولي من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مؤكدة رفضها الحازم للمقاربات التي تضمنتها توصيات التقرير.

وشددت اللجنة التنفيذية على أن جوهر المشكلة يتمثل بالإحتلال وجرائمه وعدوانه المتواصل، وأن أي محاولة للمساواة بين (سلطة الإحتلال) إسرائيل والشعب الفلسطيني تحت الإحتلال يعتبر إفلاساً أخلاقياً.

مخاوف من عودة الفلتان الأمني إلى مدن الضفة الغربية

كشفت مصادر فلسطينية رفضت ذكر اسمها، عن وجود مخاوف حقيقية من إعادة الفوضى والفلتان الأمني في الضفة الغربية من خلال إغراق المدن الفلسطينية بالسلاح، موضحةً أن هناك مؤشرات لزيادة عمليات تهريب وبيع الأسلحة الأتوماتيكية بين أوساط المواطنين. ووفقاً لتلك المصادر فإن الحديث يدور عن تنامي ظاهرة بيع وشراء الأسلحة إلى حد أن التقديرات تؤشر إلى بيع ٣٠ ألف قطعة سلاح "إسرائيلية" في مدن الضفة الغربية، ما يوفر بيئة خصبة لعودة الفوضى والفلتان الأمني.

وبغية استعادة المبادرة للأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، بادر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، إلى عقد إجتماع موسع في مقر الرئاسة في مدينة رام الله، من أجل بلورة خطة لمواجهة إمكانية تصاعد الفلتان الأمني واللجوء إلى استخدام السلاح لحسم الخلافات والمشاجرات بين العائلات الفلسطينية، أو استعادة هيبة الأجهزة الأمنية بعد تعرضها لأكثر من استهداف مثل قيام مسلحين بخطف دراجة لأحد أفراد الشرطة الفلسطينية في مدينة رام الله الشهر الماضي، وحادثة قتل اثنين من أفراد الأمن الفلسطيني في مدينة نابلس بإطلاق النار عليهما.

الفصائل الفلسطينية تدعو إلى ضبط سلاح الإنفلات وعدم السماح بعودة الفوضى

ثمنت فصائل العمل الوطني في محافظة جنين، قرار الرئيس محمود عباس بمحاربة كل من يحاول إعادة المنطقة إلى مربع الفوضى والإنفلات.

ودعت الأجهزة الأمنية للضرب بيد من حديد على كل من يحاول عرقلة عملية تعزيز الهدوء واستتباب الأمن، ومواصلة جهودها الرامية إلى ضبط سلاح "الإنفلات الأمني"، وعدم السماح بعودة الإنفلات مجدداً. وطالبت، بالتنسيق بين أذرع الأمن المختلفة ومنع التضارب في عملها وضمان أن يكون أكثر كفاءةً ومهنيةً وتجاوباً مع المواطنين في حل مشاكلهم واحترامهم.

ونددت بالأحداث المؤسفة التي وقعت في محافظتي جنين ونابلس، وأكدت أن ما جرى من عنف وأخذ للقانون باليد وأعمال حرق وتخريب، لا يمت بحال من الأحوال لتقاليد شعبنا وتسامحه، بل يسيء لهما ولقضيتنا العادلة ويسيء لتاريخ شعبنا العظيم.

نتنياهو يصادق على بناء ١,٣٦٠ وحدة إستعمارية في محيط القدس

كشفت القناة العبرية السابعة، أن رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو وافق على بناء ١,٣٦٠ وحدة إستيطانية جديدة في مستوطنة معاليه أدوميم ومستوطنات أخرى من القدس.

وبحسب القناة، فإن نتنياهو وقع مع وزير جيشه أفغيدور ليبرمان على مخطط بناء الوحدات الجديدة. مبينةً أنه سيتم بناء ٦٥٠ وحدة في معاليه أدوميم و ٢٠٠ أخرى في هار حوما وبسغات زئيف وراموت بالقدس.

كما وافق نتنياهو وليبرمان على بناء ٦٠٠ شقة سكنية في حي بيت صفافا في القدس. وجاء ذلك في وقت نظم فيه ناشطون يمينيون، بمشاركة وزراء من اليمين المتطرف، حملة وقعوا خلالها على رسالة تطالب بضم معاليه أدوميم للسيادة الإسرائيلية وتطبيق القوانين فيها بشكل كامل على غرار مدن تل أبيب وغيرها.

نتنياهو: "سنكثف الإستيطان في الضفة الغربية ونعززه في كريات أربع"

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن حكومته ستبذل جهوداً خاصة لتكثيف الإستيطان في مناطق الضفة الغربية.

وقال بأنه أصدر توجيهات للوزراء بالعمل معاً لإيجاد السبل الكفيلة بمساعدة المستوطنات، وقال إنه في جلسة مجلس الوزراء المقبلة ستُطرح خطة خاصة بشأن تعزيز الإستيطان في مستوطنة "كريات أربع" شرق مدينة الخليل.

وأضاف، "سنستعمل العديد من الإجراءات من أجل وقف العمليات، منها فرض حصار على مدينة الخليل وضواحيها وسحب تراخيص العمل من جميع سكان بلدة بني نعيم"، وأن حكومته ستستعمل وسائل أخرى، منها إرسال تعزيزات عسكرية إلى خطوط التماس في الضفة الغربية.

ليبرمان: "أي تصعيد على جبهة غزة سيعجل بتوجيه ضربة لحماس"

هدد وزير الجيش الإسرائيلي أفغيدور ليبرمان، بتوجيه ضربة لحركة حماس في حال عاد التصعيد من جديد على حدود قطاع غزة.

ونقلت القنوات الإعلامية العبرية عن ليبرمان قوله خلال جلسة الكابنيت التي عقدت بعد عصر أمس الأحد للمرة الثانية في أقل من ١٢ ساعة، أنه في حال تم إعادة إطلاق الصواريخ واتسعت المواجهة مجدداً وشهدت الحدود تصعيداً جديداً فإن حكومته ستعجل بضربة قوية لحسم المعركة مع حماس.

وبحسب القناة العاشرة، فإن الوزراء استغربوا اللهجة الحادة التي تحدث فيها ليبرمان خلال اجتماع الكابنيت. مشيرةً القناة إلى أن ليبرمان لم يتحدث عن تفاصيل أي خطة عسكرية ضد غزة ما جعلهم يشككون في تصريحاته.

جلعاد: "الإتفاق مع تركيا يوسع قدرة "إسرائيل" على التعامل مع التهديدات الإقليمية"

مع بدء تنفيذ الإتفاق التركي الإسرائيلي لإعادة تطبيع العلاقات، بعد إبحار باخرة مساعدات تركية إلى أحد موانئ إسرائيل لتنقل إلى غزة، اعتبرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن هذا الإتفاق يوسع قدرة إسرائيل على التعامل مع التهديدات الإقليمية.

وفي تصريحات أدلى بها رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الجنرال احتياط عاموس جلعاد قال، إن الاتفاق الذي أنجز مع تركيا يعمل على توسيع قدرة إسرائيل على التعامل مع التهديدات الإقليمية، وفهم من تصريحات الجنرال الإسرائيلي أن التهديدات لها علاقة بمواجهة "الخطر النووي الإيراني".

ويظهر من حديث المسؤول الإسرائيلي أن بنود الإتفاق التركي الإسرائيلي تتضمن نقاطاً أمنيةً غير معلنة، بخلاف البنود الثمانية التي أُعلن عنها في الإتفاق، ويبدو أن هذه النقاط لها علاقة بطرق عملية لإعادة التعاون الأمني والإستراتيجي بين الطرفين.

وهنا أيضا لم يغفل المسؤول الأمني الإسرائيلي الحديث عن قدرة تركيا من ممارسة التأثير على حركة حماس بغية إعادة المفقودين الإسرائيليين، وقد قال أيضا أنها ستقوم بذلك.

ويضمن إتفاق تركيا مع إسرائيل إعادة تبادل السفراء، علاوةً عن إعادة التعاون الأمني بينهما، وتمكين تركيا من إيصال المساعدات لغزة، بدلاً من رفع الحصار بسبب رفض حكومة تل أبيب، وإقامة مشاريع في غزة.

يديعوت أحرونوت :لجيش الإحتلال يتزوّد بصاروخ "إكسترا"

في إطار الإستعداد لاحتمال فتح جبهة قتالية مستقبلية في لبنان، يتزوّد جيش الإحتلال هذه الأيام بصاروخ "اكسترا" (زائد) من الصناعات العسكرية والقادر على الوصول إلى مدى ١٥٠ كيلو متر على الأقل، وإصابة الهدف بدقة ١٠ أمتار في أقصى الأحوال. والصاروخ الذي طوّره مصنع جفعون هو بقطر ٣٠٠ ميلمتر وطوله نحو ٤ أمتار. ويمكن لصاروخ "اكسترا" أن يحمل جملة متنوّعة من الرؤوس المتفجرة بوزن

١٢٠ كيلو غرام. الصاروخ الجديد الذي بيع حتى الآن لدول مختلفة في أرجاء العالم، يستهدف إصابة آلاف الأهداف لحزب الله المنتشرة في لبنان، وفي مقدوره مساعدة سلاح الجو على تعطيلها. فالغارات الجوية تعتبر باهظة الثمن جداً بسبب كلفة الطلعات والقصف الذكي، والمنظومة الجديدة قادرة على الوصول أيضا إلى عمق لبنان وتنفيذ إطلاق النار الدقيق بعيداً عن خط الحدود في إسرائيل. والمعنى هو أنها أقل تعرضاً لتهديدات صواريخ حزب الله.

إعتقال ١٢ يهودياً إثيوبياً تظاهروا في تل أبيب ضد "عنف" الأمن تجاههم

إعتقلت الشرطة الإسرائيلية، ١٢ يهوديا من أصول إثيوبية، في تل أبيب، وسط إسرائيل، على خلفية التظاهر ضد "عنف" الشرطة تجاههم، بحسب القناة العاشرة الإسرائيلية.

ويتهم اليهود الإثيوبيون المؤسسات الإسرائيلية والشرطة بالتمييز بينهم وبين اليهود من أصول غير إثيوبية.

وتشير إحصاءات غير رسمية إلى أن يهود إثيوبيا يبلغ عددهم ١٢٥ ألفا و٥٠٠ شخص، منهم نحو ٥٤٠٠ يخدمون في جيش الإحتلال، ذاكرةً أن نحو ٨٢ ألف إثيوبي في إسرائيل منهم ولدوا خارجها، بحسب موقع "أوثيوبيان ناشونال بروجكت" الإسرائيلي والخاص بالطائفة الإثيوبية في إسرائيل.

نوبل إنيرجي: توافق على موازنة بقيمة ٢٦٥ مليون دولار لحفر بئر "تامار ٨ "

وافق كونسورسيوم تقوده شركة "نوبل" الأميركية للطاقة على مشروع بقيمة ٢٦٥ مليون دولار لحفر بئر جديد في حقل للغاز الطبيعي قبالة سواحل فلسطين المحتلة في البحر المتوسط. وأعلنت شركتا "ديليك" و"أفنير" الإسرائيليتان، وهما شريكتان لـ "نوبل"، تمويل حقل "تامار" في البحر المتوسط.

وأفادت الشركتان في بيان مشترك بأن "الشركاء في تامار قرروا الموافقة على موازنة مقدارها نحو ٢٦٥ مليون دولار لحفر تامار ٨ ووصله بالبنى التحتية القائمة في حقل تامار."

وأكد البيان أن البئر الجديد سيسمح "بتزويد الحد الأقصى من حقل تامار خلال الأوقات التي تشهد ذروة في الطلب، نظراً إلى حجم الإنتاج من تامار والطلب الحالي والمتوقع على الغاز الطبيعي من الحقل."

وأوضح أن "تامار ٨" وهو البئر السادس للإنتاج في الحقل سيكون على بعد نحو ١٠٠ كيلومتر قبالة الساحل وسيكون بعمق ٣,٥ كيلومترات تحت قاع البحر. ويتوقع البدء في الحفر في الربع الأخير من العام الجاري. وأضاف البيان أن من المتوقع أن يستمر حفر البئر وربطه بشبكة الأنابيب القائمة أربعة أشهر.

تقرير فلسطيني يوثق ٣,٤١٢ حالة إعتقال منذ مطلع العام

أصدرت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان)، تقريراً نصف سنوي حول استمرار قوات الإحتلال في اعتقال الفلسطينيين، واستمرار انتهاكاتها الجسيمة والمنظمة لحقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون "الإسرائيلية."

وأشار التقرير إلى أن سلطات الإحتلال اعتقلت خلال النصف الأول من العام الجاري ٣,٤١٢ فلسطينياً بينهم ٧٠٦ أطفال، و٩٦ من النساء والفتيات.

وبيّن التقرير أن ٦,٣٢٦ اعتقلوا منذ بداية الإنتفاضة في تشرين الأول ٢٠١٥، وأن قضية الإعتقال الإداري تصدرت الواجهة، حيث أصدرت سلطات الاحتلال ١,٠٢٨ أمر اعتقال إداري خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، بينها ٤١٢ أمراً جديداً، وبذلك يرتفع عدد الأوامر الصادرة منذ بداية أكتوبر إلى ١,٤٧١ أمراً، بينها سبعة أوامر بحق فتيات، وأمران بحق نائبين في المجلس التشريعي الفلسطيني، و١١ أمراً بحق أطفال. وبذلك يرتفع عدد الأسرى الإداريين في سجون الإحتلال إلى ما يقارب ٧٥٠ أسيراً.

وزارة التربية: ١,٠٦١ أسيراً يتقدمون لامتحان التوجيهي

أوضح تقرير مشترك صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، أن ١,٠٦١ أسيراً يتقدمون لامتحان الثانوية العامة في السجون ابتداءً من يوم الجمعة ١-٧-٢٠١٦، وستستمر حتى تاريخ ٣١-٧-٢٠١٦.

وبينت الوزارة، أنه من المتوقع الحصول على نتائج الامتحانات للأسرى خلال شهر آب/ القادم، عقب الإنتهاء من الإجراءات اللازمة بتدقيق الملفات وتصحيح الأوراق، وإصدار الشهادات المعتمدة.

وكانت مصلحة سجون الإحتلال قد منعت الأسرى من التقدم لامتحان الثانوية العامة منذ عام ٢٠٠٩ في إطار حملة منظمة لسحب إنجازات الحركة الأسيرة التي راكمتها عبر العقود، ولكن الأسرى عادوا وانتزعوا هذا الحق عام ٢٠١٤.

إسرائيل تحمي بعض الدول العربية جواً وهناك تعاون أمني مع الأردن ومصر

نقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية رسالة عممها قائد سلاح الجو في جيش الإحتلال، الجنرال "أمير إيشيل" على جنوده جاء فيها إن إسرائيل تحولت، في السنوات الأخيرة، وبفعل التطورات والأحداث التي تعصف بالمنطقة، إلى جسر جوي يربط بين بعض الدول العربية في المنطقة في حربها على الإرهاب.

وأن "إسرائيل تحتفظ بعلاقات تعاون أمني مع كل من الأردن ومصر"، وأن الجيش لا يحبذ الإدلاء بتفاصيل عن هذه العلاقات، بادعاء أن "هذا الأمر حساس للغاية"

وتحدثت تقارير سابقة عن إجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين سلاح الجو الإسرائيلي ونظيره الأردني، وأن السلاح الإسرائيلي زود، خلال مناورات "العلم الأحمر" الأخيرة، في آب الماضي، المقاتلات الأردنية بالوقود وهي في الجو في طريقها إلى الولايات المتحدة.

وكان رئيس قسم العمليات في جيش الإحتلال قد أعلن، في شباط الماضي، أن (إسرائيل) تتبادل المعلومات الإستخبارية مع الدول الأعضاء في الإئتلاف الذي يحارب تنظيم "الدولة الإسلامية."

الرئاسة الفلسطينية: شعبنا انتظر تقريراً يؤدي لتطبيق الشرعية الدولية

تعقيباً على تقرير الرباعية الدولية، أكدت الرئاسة الفلسطينية إن أي تقرير لا يتضمن إنسحاباً كاملاً إلى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، بما يشمل مدينة القدس المحتلة، ولا يتضمن إقراراً بعدم شرعية الإستيطان، لن يؤدي لسلام حقيقي ودائم بل سيؤدي لمزيد من التوتر، وعدم الإستقرار في المنطقة.

وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أن الحل الوحيد هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى، الأمر الذي يمكن أن يسهم في إحلال الأمن والاستقرار والإزدهار في المنطقة والعالم .

وأضاف أن الشعب الفلسطيني كان ينتظر تقريراً يؤدي لتطبيق الشرعية الدولية والمبادرة العربية، وفق ما أجمع عليه العالم بأسره في الأمم المتحدة عند التصويت لصالح الإعتراف بدولة فلسطين .

رئيس الموساد يلتقي بمستشار الأمن القومي الروسي لبحث الأمن في الشرق الأوسط

التقى رئيس جهاز الإستخبارات الخارجية الإسرائيلي، يوسي كوهين، بمستشار الأمن القومي للرئيس الروسي، نيكولاي بيتروشيف ورئيس جهاز الإستخبارات الروسية، في العاصمة موسكو، لبحث مواضيع تتعلق بالوضع الأمني في الشرق الأوسط .

وعمم مكتب بيتروشيف بياناً مقتضباً حول الزيارة، قال فيه إن الطرفان تباحثا بمواضيع تتعلق بالشرق الأوسط، ومن المرجح أنهما تباحثا حول الملف السوري والتنسيق بين إسرائيل وروسيا فيه، والذي طغى على محادثات نتنياهو وبوتين الكثيرة .

ويعتبر تعميم بيان حول زيارة رئيس جهاز إستخباري أمراً مستهجناً ونادر الحدوث، لأن مثل هذه الزيارات تكون سرية جداً، وقالت صحيفة "هآرتس" إنه من المحتمل أن سبب تعميم البيان هو العلاقة القريبة بين بيتروشيف وكوهين، كون الأخير شغل منصب مستشار نتنياهو للأمن القومي قبل تولي رئاسة الموساد .

وترتبط إسرائيل وروسيا علاقة وثيقة، وبينهما تنسيق عالي المستوى على عدة أصعدة، أهمها الملف السوري والعملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، وكان نتنياهو وبوتين، قد بحثا في إتصال هاتفي "الجوانب الرئيسية في التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ."

استطلاع: معسكر اليمين – المتدينين ما زال يحافظ على نفوذه في الشارع اليهودي

أشار استطلاع جديد للرأي نشرته الإذاعة العامة العبرية، إلى أن معسكر اليمين – المتدينين ما زال يحافظ على نفوذه في الشارع اليهودي بل يعززه. وإنه لو جرت إنتخابات عامة اليوم لنجح بسهولة في تشكيل حكومة أخرى بقيادة "الليكود" وزعيمه رئيس الحكومة نتنياهو، إذ يحصل على غالبية مطلقة من ٦٨ نائباً (من مجموع ١٢٠) تتوزع على كل من: "ليكود" ٢٦ مقعداً (٣٠ في الكنيست الحالي)، حزب المستوطنين "البيت اليهودي" بزعامة وزير التعليم نفتالي بينيت ١٢ مقعداً (٨ حالياً)، "إسرائيل بيتنا" بقيادة وزير الدفاع أفيغور ليبرمان ٩ مقاعد (٦ حالياً)، "يهدوت هتوراه" الديني الأشكنازي بقيادة وزير الصحة يعقوب ليتسمان ٨ مقاعد (٦ حالياً)، و"شاس" الديني الشرقي بقيادة وزير الداخلية اريه درعي ٧ مقاعد (٧ حالياً)، و"كلنا" بقيادة وزير المال موشيه كحلون ٦ مقاعد (١٠ حالياً).

وتوضح الأرقام تعزّز نفوذ الحزبين الأكثر تطرفاً في الساحة الإسرائيلية: "البيت اليهودي" بأربعة مقاعد على حساب "ليكود"، و"إسرائيل بيتنا" بثلاثة مقاعد على حساب "كلنا" الذي يعتبر أكثر الأحزاب اليمينية اعتدالاً.

في المقابل، يتواصل تراجع قائمة يسار الوسط "المعسكر الصهيوني" بقيادة اسحق هرتسوغ (تحالف "العمل" مع "الحركة" بقيادة تسيبي ليفني)، من ٢٤ مقعداً في الكنيست الحالي إلى ١٣ فقط. وتذهب المقاعد التي يخسرها لمصلحة حزب يمين الوسط "يش عتيد" (هناك مستقبل) المعارض بقيادة يئير لبيد الذي يرتفع

تمثيله من ١١ مقعداً إلى ٢٠. ويحصل حزب "ميرتس" اليساري على ستة مقاعد (٥ حالياً)، في حين تحافظ "القائمة (العربية) المشتركة" على مقاعدها الـ ١٣.

٧٨ شهيدًا خلال نصف عام ومزيد من الإستيطان والتهويد

قال مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في تقريره حول الإنتهاكات الإسرائيلية، إن قوات الإحتلال الإسرائيلي قتلت ٧٨ مواطناً، وهدمت ٦٢٠ منزلاً ومنشأة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.

وأن معظم الشهداء الـ٧٨ أعدموا على الحواجز المنتشرة في الضفة الغربية والقدس وحدود قطاع غزة، ومن بينهم ٢٢ طفلاً و٩ سيدات، ما يرفع حصيلة الشهداء منذ انطلاق الإنتفاضة الشعبية مطلع تشرين الثاني من العام المنصرم إلى ٢٢٣ شهيدًا، ولا تزال سلطات الإحتلال تحتجز جثامين عشرة شهداء، ستة منهم من محافظة القدس.

وإن قوات الإحتلال اعتقلت خلال الفترة ذاتها، ٣٢٣٠ مواطناً من بينهم نحو ٧١٢ طفلاً، و٨٤ سيدة وفتاة، مقارنةً بـ٢١٥٦ معتقلاً خلال نفس الفترة من العام الماضي، فيما لا يزال يقبع في سجون الإحتلال قرابة ٧٠٠٠ أسير من بينهم ٤٠٠ طفل ونحو ٦٨ أسيرة، و٢٢ صحفياً. فيما بلغ عدد الأسرى الذين يقضون حكماً بالمؤبد وأكثر ٤٨٩ أسيراً، وارتفع عدد المعتقلين الإداريين إلى ٧٥٠ معتقلاً مقارنه بـ٣٠٠ خلال نفس الفترة من العام المنصرم.

وأشار المركز إلى أن سلطات الإحتلال هدمت في الفترة ذاتها ٦٢٠ منزلاً ومنشأةً من بينها ٢٧٩ منزلاً ومسكناً، و٣٤١ منشأةً تجاريةً وزراعيةً وصناعيةً، ما أدى إلى تشريد أكثر من ٢٥٠٠ مواطن.

ولفت إلى أن سلطات الإحتلال استهدفت في عمليات الهدم التجمعات الصغيرة والبدوية ومنازل عوائل الشهداء والأسرى ممن تتهمهم إسرائيل بتنفيذ عمليات، إضافة إلى مدرستين في خربة طانا شرق نابلس وتجمع أبو النوار شرق القدس.

وبين مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، أن النصف الأول من عام ٢٠١٦ شهد زيادة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات وشرعنة بؤر إستيطانية جديدة.

ولفت إلى أن الإحتلال الإسرائيلي، ومن خلال أذرعه المختلفة المسؤولة، وافق على خطط بناء وطرح عطاءات وإصدار تراخيص بناء لنحو ٨٨٤٩ وحدة إستيطانية، بعضها نفذ وأخرى قيد التنفيذ.

وكانت سلطات الإحتلال أعلنت عزمها إقامة مستوطنة جديدة مكونة من ١٥ ألف وحدة سكنية لليهود المتطرفين في منطقة "مطار قلنديا" التي بات يطلق عليها "عطروت"، وذلك حسب ما صرح به نائب رئيس بلدية الإحتلال في القدس مائير ترجمان، الذي يرأس لجنة التخطيط والبناء في المدينة.

إسرائيل والهند تجريان تجربة على منظومة "باراك ٨"

أجرت الصناعات العسكرية الجوية الإسرائيلية وسلاح الجو الهندي، تجربة لمنظومة "باراك ٨" لاعتراض صواريخ أرض – جو. وأجريت التجربة في الهند ووصفت بأنها ناجحة. يشار إلى أن "باراك ٨" هي منظومة متطورة للدفاع الجوي من الصواريخ تطورها شركات سلاح إسرائيلية بينها شركة "ألتا" التابعة للصناعات الجوية و"سلطة تطوير الأسلحة" (رفائيل).

ونقلت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي عن مصادر ضالعة في التجربة قولها إنه تم خلالها اختبار كافة مركبات منظومة "باراك ٨"، وحازت على رضا مندوبين عن زبائن سيشترون هذه المنظومة .

قلق في "إسرائيل" من منظمات غير حكومية تسعى لنزع شرعيتها

حذرت دراسة إسرائيلية نشرها موقع "ميدا" من تزايد عدد المنظمات غير الحكومية التي تسهم في "تشويه صورة إسرائيل" أمام الرأي العام العالمي، من خلال ما اعتبرتها "خارطة الطريق" الخاصة بالمنظمات الأوروبية واليسار الراديكالي الذي يتعمد الإساءة لإسرائيل في المحافل الدولية.

وأشار معدّ الدراسة الباحث ماتان فيلغ إلى أن هذه المنظمات ترصد السياسة الإسرائيلية في كل المناطق، وتضع نصب عينيها هدفاً مفاده المس بشرعية إسرائيل، ويتهمونها بممارسة تطهير عرقي، وإقامة نظام فصل عنصري أبارتهايد، وتنفيذ أحكام إعدام وممارسة التعذيب.

وقال الباحث، وهو السكرتير العام لمنظمة "إم ترتسو" اليمينية الإسرائيلية، إن السنوات الأخيرة شهدت تزايداً في حجم الإنتقادات الموجهة ضد السياسة الإسرائيلية من قبل الحكومات الأوروبية، التي تقوم بتمويل المنظمات العاملة في مجال نزع شرعية إسرائيل.

وأضاف أن هذه المنظمات لا تكتفي بتوجيه إنتقادات ضد سياسات إسرائيلية بعينها، وإنما تحاول زعزعة أسس قيام الدولة الإسرائيلية ذاتها، مما يشكل تحدياً حقيقياً ينبغي مواجهته، لأن الرسالة الأساسية لهذه المنظمات هي أن إسرائيل ليس لها الحق في القيام أساساً.

وأوضحت الدراسة أن عمل هذه المنظمات غير الحكومية يتركز في منطقة النقب، حيث التجمعات البدوية التي تشكل مادة إعلامية وحقوقية كافية للإشارة إلى أن إسرائيل ترتكب جرائم ضد الإنسانية، حيث ناقشت لجنة حقوق الإنسان في الإتحاد الأوروبي تقريراً قدمته منظمة "عدالة" إتهمت فيه إسرائيل بإقامة نظام أبارتهايد وحكم عسكري في هذه المناطق، وأنها تمهد الطريق لإقتلاع العرب البدو منها.

وحول الوضع في ساحة غزة، قالت الدراسة إن المنظمات غير الحكومية، تجتهد في اتهام الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب، وانتهاك القانون الدولي خلال حرب غزة الأخيرة عام ٢٠١٤، من خلال توثيق إفادات سلبية ضد الجيش الإسرائيلي.

أما عن الوضع في الضفة الغربية، فقد أشارت إلى ما وصفتها صناعة التحريض المعادي لإسرائيل، واتهامها بتطبيق أنظمة الفصل العنصري في شوارع وطرق الضفة، وتنفيذ أحكام الإعدام ضد منفذي العمليات الفلسطينية خلال الموجة الأخيرة التي اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إضافة للقيام بحملات دورية لهدم منازل الفلسطينيين ومصادرة أملاكهم، كجزء من سياسة العقاب الجماعي في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وعند الحديث عن الوضع في مدينة القدس، تتهم المنظمات الحقوقية الحكومة الإسرائيلية بممارسة عملية ترحيل جماعي "ترانسفير" ضد فلسطينيي القدس، كاشفة عن سلسلة من الحفريات الأثرية الإسرائيلية في بلدة سلوان، مشيرة إلى أن الوضع المعيشي في شرقي القدس نموذج للتمييز والنقص في الخدمات، وهي ظواهر تدفع المقدسيين للعيش خارج حدودها، بهدف المحافظة على الأغلبية اليهودية في المدينة على حساب الفلسطينيين.

وختمت الدراسة بالقول إن التقارير التي تصدرها المنظمات الإسرائيلية الحاصلة على تمويلها من الدول الغربية، لاسيما الأوروبية، يمكنها من دون إطلاق رصاصة واحدة القيام بتفكيك المجتمع الإسرائيلي، وإحداث هزات في المشروع الذي يحيا من خلاله، بالإستعانة بالدعم الدولي الخارجي لاستكمال الضغط على إسرائيل.

أبرز نقاط التفاهم الإسرائيلي – التركي

قالت مصادر إسرائيلية، إن تركيا وإسرائيل توصلتا إلى تفاهم لإعادة العلاقات بينهما، وطبقاً للمصادر، فإن التفاهم يتضمن النقاط التالية:

ـ تعود تركيا وإسرائيل لعلاقات طبيعية بما فيها إعادة السفراء، زيارات ودية، وعدم قيام أي طرف بعمل ضد الآخر في المؤسسات الدولية.

ـ تدفع إسرائيل ٢١ مليون دولار لجمعية إنسانية تركية لتسليم التعويضات لعائلات الضحايا من سفينة مرمرة وللجرحى أيضاً.

. تلغي تركيا الدعوى المرفوعة في المحاكم التركية ضد جنود الجيش الإسرائيلي وضباطه.

. تستأنف الدولتان التعاون الأمني بينهما.

. تبدأ إسرائيل وتركيا مفاوضات لمد خط غاز من آبار الغاز الإسرائيلية إلى تركيا.

. تلتزم تركيا بألا تعمل "حماس" عسكرياً ضد إسرائيل من أراضيها، وتحتفظ تركيا بعلاقاتها السياسية مع حركة "حماس."

. تسمح إسرائيل لتركيا بإدخال معدات ومساعدات إنسانية عن طريق ميناء أسدود بعد الخضوع للفحص الأمني الإسرائيلي، ويسمح لتركيا إقامة محطة كهرباء ومحطة تحلية للمياه ومستشفى في غزة.

منظمة التحرير: مخطط إسرائيلي بطرد ٢٠٠ ألف فلسطيني من القدس المحتلة

قالت منظمة التحرير الفلسطينية إن "الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة قررت تنفيذ مشاريع إستيطانية جديدة في الضفة الغربية، خاصة في القدس المحتلة، غداة تخصيص الميزانيات المالية الضخمة، لمنع أي إمكانية لقيام الدولة الفلسطينية المنشودة."

وأضافت، من خلال المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان، التابع لها، إن "جمعيات إستيطانية متطرفة تتحرك بالمطالبة بمخطط طردّ ٢٠٠ ألف فلسطيني من مدينة القدس المحتلة، لصالح زيادة نسبة المستوطنين بنحو ٨٠%، وضم المستوطنات إلى الكيان الإسرائيلي، بعد فصل القرى الفلسطينية عن مدينة القدس".

وأشار تقرير صدر عن "المكتب الوطني" إن المخطط يقضي "بطردّ نحو ٢٠٠ ألف فلسطيني من تخوم مدينة القدس المحتلة، وسحب الهويات الزرقاء من المقدسيين، وزيادة نسبة المستوطنين بالمدينة إلى ٨٠ بالمئة، وفصل القرى الفلسطينية عن المدينة المحتلة."

وأضاف أن "قرارات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة تعكس جوهر سياستها الراميّة إلى توسيع وترسيخ الإستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وإغداق المستوطنين بالميزانيات الضخمة، لمضاعفة أعدادهم، ونهب ما تبقى من الأراضي الفلسطينية المحتلة."

الإحصاء الفلسطيني : ٤,٨١ مليون نسمة عدد سكان فلسطين

أصدر الإحصاء الفلسطيني واللجنة الوطنية للسكان بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للسكان يستعرض أوضاع السكان في فلسطين.

جاء فيه أن عدد السكان المقدر منتصف عام ٢٠١٦ في فلسطين بلغ حوالي ٤,٨١ مليون نسمة، منهم ٢,٤٥ مليون ذكراً و٢,٣٦ مليون أنثى. في حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي ٢,٩٣ مليون نسمة، منهم ١,٤٩ مليون ذكراً و١,٤٤ مليون أنثى. بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي ١,٨٨ مليون نسمة، منهم ٩٥٦ ألف ذكراً و٩٢٥ ألف أنثى. وبناءً على هذه التقديرات بلغت نسبة السكان الحضر ٧٣,٩% منتصف عام ٢٠١٦ ونسبة السكان المقيمين في الريف ١٦,٦%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات ٩,٥%.

قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (٠-١٤) سنة منتصف العام ٢٠١٦ بـ ٣٩,٢% من مجمل السكان في فلسطين، بواقع ٣٦,٩% في الضفة الغربية و٤٢,٨% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (٦٥ سنة فأكثر) حيث قدرت نسبتهم في منتصف عام ٢٠١٦ بـ ٢,٩% في فلسطين، بواقع ٣,٢% في الضفة الغربية و٢,٤% في قطاع غزة. وتبين هذه الإحصاءات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتي بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية.

الكثافة السكانية في فلسطين مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام ٢٠١٦ نحو ٨٠٠ فرداً /كم٢ في فلسطين، بواقع ٥١٩ فرداً /كم٢ في الضفة الغربية مقابل ٥,١٥٤ فرداً /كم٢ في قطاع غزة.

الفيصل: الإخوان وحماس أدوات إيران لإشاعة الفوضي بالمنطقة

قال الأمير تركي الفيصل، رئيس الإستخبارات السعودية السابق، إن الإدارة الإيرانية الحالية تسعي إلي تأسيس منظمات وجيوش غير نظامية باسم الإسلام لخدمة مصالح الإدارة الإيرانية.

وأضاف "تركي"، خلال كلمته أمام مؤتمر المعارضة الإيرانية من باريس أن سياسات ايران تستند منذ نشأتها عام ١٩٧٩ إلى مبدأ تصدير الثورات والتدخل في شوؤن الدول تحت حجة نصرة الضعفاء والأقليات،

وظل الأمر كذلك على مدار عدة سنوات طال خلالها العديد من الدول أبرزها العراق، سوريا، السودان، البحرين.

حماس: تصريحات تركي الفيصل حول الحركة توفر الذرائع للإحتلال لمواصلة عدوانه

استنكرت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التصريحات الصادرة عن رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الأمير تركي الفيصل، والتي تعرض فيه بالإساءة والإتهام لحركة حماس والمقاومة الفلسطينية أمام مؤتمر للمعارضة الإيرانية في باريس.

وقالت حماس، "إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نرفض هذه الافتراءات التي لا أساس لها من الصحة، وهي مجافية للحقيقة والواقع، فالقاصي والداني يعلم أن حماس حركة فلسطينية مقاوِمة للإحتلال الصهيوني داخل أرض فلسطين، وذات أجندة فلسطينية خالصة لصالح شعبها وقضيتها وقدسها وأقصاها، وتتبنى الفكر الإسلامي الوسطي، ومنفتحة على جميع مكونات شعبها وأمتها والعالم، وحرصت الحركة طوال مسيرتها على النأي بنفسها عن أي صراعات أو تجاذبات أو أجندات أخرى."

وأضاف البيان "إن هذه التصريحات تسيء إلى شعبنا وقضيتنا ومقاومتنا، ولا تخدم إلا الإحتلال الصهيوني، وتوفر له الذرائع لمزيد من عدوانه على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا."

إسرائيل : نتنياهو توسط بين تركيا وموسكو وتحالف إستراتيجي جديد في المنطقة

كشفت مصادر إسرائيلية عن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو الذي توسط بين روسيا وتركيا لحل الخلاف الناشئ بين الطرفين حول إسقاط اليائرة الروسية فوق الأراضي السورية، وما تبعه من تطورات وتوتر شديد بين الجانبين.

ونقلت إذاعة جيش الإحتلال عن مصادر في مكتب نتنياهو قولها ان الزيارة الأخيرة لنتنياهو خصصت لحل لخلاف التركي الروسي، وان إسرائيل لعبت دوراً حاسماً في المفاوضات بين الجانبين في ظل القلق المشترك للدول الثلاث من الدور الايراني المتنامي في سوريا وتشكيل أكبر تحالف إستراتيجي في المنطقة يضم روسيا، إسرائيل وتركيا ينسق من أجل مستقبل سوريا وما يحدث بها.

وقالت إن الوضع في تركيا ومشاكل الأكراد والعلاقة مع إيران وانهيار منظمة التحالف الدولي لاستبدال الأسد، دفعت أردوغان للتنازل في موضوع سفينة "مرمرة" ورفع الحصار عن غزة للوصول الى إتفاق تركي اسرائيلي وتركي روسي يؤسس لمرحلة جديدة من التحالفات في المنطقة.

كي مون: استمرار الحصار على غزة يزيد من احتمالات التصعيد ويدعو لتنفيذ المصالحة

قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إن استمرار "الحصار" المفروض على قطاع غزة، يزيد من احتمالات تصعيد "الأعمال العدائية" بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وأضاف كي مون، الذي وصل قطاع غزة مؤخراً: "الحصار يخنق غزة، نتكلم عن إذلال وحصار واحتلال، لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر (...)، فاستمرار الحصار يعني تصعيد الأعمال العدائية مجدداً، بين الفلسطينيين وإسرائيل."

وأكد أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، يشكل عقاباً جماعياً، مطالباً بمحاسبتها على ذلك.